بنيةُ "الإسْنادِ إلى الفاعلِ" في اللُّغة العربيّة، دراسَة تَركيبيّة، - نماذجُ من كتاب سيبويْه -

أ. د. عبدالرحمن بودرع

المملكة المغربية - تطوان

العـــــدد الثّـــــامن
ذو القعـــدة ١٤٣٦هـــ
أغســـــطس ٢٠١٥م

مجلة مجمع اللّغة العربية
على الشبكة العالمية

السيرة العلمية:

أ.د. عبدالرحمن بودرع

- دبلوم الدراسات العليا (دكتوراه السلك الثالث) في علوم العربية واللسانيات، من جامعة محمد بن عبد الله، فاس(١٩٨٧م).
- شهادة دكتوراه الدولَة في علوم العربية واللسانيات، من جامعة محمد الخامس، الرباط (١٩٩٩م).
- عضو هيئة التدريس بجامعة عبد المالك السعدي / مَسالك الإجازَة والماجستير والدكتوراه.
- نائب رئيس مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

تقديم :

يُقدّمُ البحثُ رؤيةً منهجيّةً في تَصنيفِ الفاعلِ، مُستنبَطةً من منهَج سيبويْه في مُعالجةِ "تَركيبِ الفاعِل" واعتُمدَت نُصوصُ الكتابِ وما وردَ فيه من أبوابٍ في الفاعل، لاستخراجِ الرؤية المنهجيّة التي تضبطُ بنية الإسناد عامّةً، وبنية الإسناد إلى الفاعل بصفة خاصة، وحاولَ البحثُ أن يَلفتَ النّظرَ إلى أنّ قضايا النّحو في الكتابِ لم تَستوفِ بعدُ حظّها من الدّرسِ اللغويّ العميقِ لاستخراجِ مقاصدِ صاحبِ الكتاب، بل يَزعُمُ أنّ مشروعَ الكتابِ يحتاجُ إلى إعادةِ قراءةٍ واستئنافِ نظرٍ في ضوءِ ما جدَّ في الدّراسات اللغويّة الحَديثَة.

الإسنادُ إطارٌ تركيبيٌّ لبابِ الفاعل :

يُعدُّ بابُ المُسْنَدِ و المُسْنَدِ إِلَيْهِ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ رَأْسَ أَبْوابِ التَّرْكيبِ وأَوَّلَ مَظِنَّةٍ لِعُدَّةِ بناءِ الكَلامِ. وقَدْ صَدَّرَ أَغْلَبُ النُّحاةِ – وَ عَلى رَأْسِهِمْ أَبو بِشْرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمانَ بْنِ قَنْبَر – أَبْوابَ النَّحْوِ بِصورَةٍ جامِعَةٍ ثابِتَةٍ هِيَ أَصْلُ وَضْعِ التَّرْكيبِ، ثُمَّ خَرَّجوا عَلَيْها صُوَراً مُتَفَرِّعَةً هِيَ الوُجوهُ المُسْتَعْمَلَةُ، وذَكَروا شُروطاً لِبِناءِ الكَلامِ.

فَأَمّا الصّورَةُ الجامِعَةُ المُجَرَّدَةُ فَفي قَوْلِ سيبَوَيْهِ :«هذا بابُ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وهُما ما لا يغْنى واحِدٌ مِنْهُما عَنِ الآخَرِ ولا يَجِدُ المُتَكَلِّمُ مِنْهُ بُدّاً »[(١)].

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر: الكتاب: ١/ ٢٣ .

وأَمّا الصُّوَرُ المُتَخَرِّجَةُ فَيَدُلُّ عَلَيْها قَوْلُهُ: «فَمِنْ ذلِكَ الاسْمُ المُبْتَدَأُ والمَبْنِيُّ عَلَيْهِ، وهُوَ قَوْلُكَ: عَبْدُ اللّهِ أَخوكَ، وهذا أَخوكَ. ومِثْلُ ذلِكَ: يَذْهَبُ عَبْدُ اللّهِ» وأَمّا الفُروعُ المُسْتَعْمَلَةُ فَفي قَوْلِهِ: «[...] ومِمّا يَكونُ بِمَنْزِلَةِ الابْتِداءِ قَوْلُكَ: كانَ عَبْدُ اللّهِ مُنْطَلِقاً، ولَيْتَ زَيْداً مُنْطَلِقٌ؛ لأَنَّ هذا يَحْتاجُ إلى ما بَعْدَهُ كَاحْتِياجِ المُبْتَدَإِ إلى ما بَعْدَهُ [...] واعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ أَوَّلُ أَحْوالِهِ الابْتِداءُ، وإِنَّما يَدْخُلُ النّاصِبُ والرّافِعُ سِوى الابْتِداءِ والجارُّ على المُبْتَدَإِ. أَلا تَرى أَنَّ ما كانَ مُبْتَدَأً تَدْخُلُ عَلَيْهِ هذِهِ الأَشْياءُ حَتّى يَكونَ غَيْرَ مُبْتَدَإٍ، ولا تَصِلُ إلى الابْتِداءِ ما دامَ ما ذَكَرْتُ لَكَ إلاّ أَنْ تَدَعَهُ. وذلِكَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: عَبْدُ اللّهِ مُنْطَلِقٌ، إِنْ شِئْتَ أَدْخَلْتَ "رَأَيْتُ" عَلَيْهِ فَقُلْتَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللّهِ مُنْطَلِقاً، أَوْ قُلْتَ: كانَ عَبْدُ اللّهِ مُنْطَلِقاً، أَوْ مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللّهِ مُنْطَلِقاً. فَالمُبْتَدَأُ أَوَّلُ جُزْءٍ كَما كانَ الواحِدُ أَوَّلَ العَدَدِ والنَّكِرَةُ قَبْلَ المَعْرِفَةِ»[(١)]، ويَقولُ:«تَجيءُ بِالاسْتِفْهامِ بَعْدَ ما تَفْرُغُ مِنَ الابْتِداءِ »[(٢)]. فَدَلَّ كُلُّ ذلِكَ على أَنَّ جُمْلَةَ الابْتِداءِ بِناءٌ عَميقٌ يَتَرَكَّبُ في الأَصْلِ مُجَرَّداً قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ دَواخِلُ مِنَ العَوامِلِ النّاسِخَةِ أَوْ مِنَ الأَدَواتِ الدّالَّةِ على مَعْنىً.

وتَتَخَرَّجُ الفُروعُ المُسْتَعْمَلَةُ بِدُخولِ أَدَواتِ تَشْكيلِ الفُروعِ [أَوِ النَّواسِخِ] التي تُغَيِّرُ المُبْتَدَأَ عَنْ أَصْلِهِ حتّى يَكونَ غَيْرَ مُبْتَدَإٍ. ولا يَعودُ الكَلامُ إلى

(١) المصْدَرُ نَفْسُهُ: ١/٢٣-٢٤.
(٢) نفسه: ١/١٢٨.

أَصْلِهِ في الابْتِداءِ إلاّ بِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّواسِخِ والعَوامِلِ الزّائِدَةِ والأَدَواتِ الدّالَّةِ، «لا تَصِلُ إلى الابْتِداءِ ما دامَ ما ذَكَرْتُ لَكَ إلاّ أَنْ تَدَعَه»(١).

أَمّا شُروطُ بِناءِ الكَلامِ فَتُفيدُها مُصْطَلَحاتٌ تَدُلُّ في مُجْمَلِها على عَلاقَةِ المُسْنَدِ بالمُسْنَدِ إلَيْهِ، ومنها الإِسْنادُ -و هُوَ البابُ- والابْتِداءُ، والاحْتِياجُ(٢)، والإِخْبارُ والبِناءُ(٣)، والإِجْراءُ(٤)، والاشْتِغالُ(٥)، والاعْتِمادُ(٦). ويَخْتَصِرُ بابُ الإِسْنادِ سُلوكَ الكَلِمِ في إِضافَةِ بَعْضِها إلى بَعْضٍ وإِمالَتِهِ إلَيْهِ ووَصْلِهِ وتَعْليقِهِ بِهِ. ويَتَحَقَّقُ بالرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ لا يَغْنى أَحَدُهُما عَنِ الآخَرِ ولا يَقومُ التَّرْكيبُ إلاّ بِهِما. أَمّا دَلالَتُهُ على السَّبَبِ الرّابِطِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ فَهِيَ أَظْهَرُ وأَعَمُّ .

ولِمَفْهومِ الإِسْنادِ وَجْهٌ آخَرَ هُوَ البِناءُ، ومَعْناهُ تَرْتيبُ الثّاني على الأَوَّلِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الأَوَّلَ يُتَّخَذُ أَصْلاً لِما بَعْدَهُ فَيُبْنى ما بَعْدَهُ عَلَيْهِ لِحاجَتِهِ إلَيْهِ. أَمّا الإِخْبارُ والحَديثُ فَلَهُ دَلالَةٌ على السَّبَبِ المَعْنَوِيِّ أَوِ العَقْلِيِّ الذي يَرْبِطُ

(١) سيبويه: الكتاب: ١/ ٢٤. هذا، و قَدْ شَرَحَ السِّرافِيُّ كَلامَ سيبَوَيْهِ في مَوْضوعِ " تَرْكِ نَواسِخِ الابْتِداءِ لِلْعَوْدَةِ إلَيْهِ" بِقَوْلِهِ: «لا تَصِلُ إلى الابْتِداءِ... إلاّ أَنْ تَحْذِفَ العَوامِلَ فَيَصيرَ الاسْمُ مُبْتَدَأً» [السيرافي: شرح كتاب سيبَوَيْهِ: ٢/٦٧].

(٢) كاحْتِياجِ المُبْتَدَإِ إلى الخَبَرِ [سيبويه: الكتاب:١ /٤٥] .

(٣) أيْ: بِناءُ الخَبَرِ على المُبْتَدَإِ .

(٤) كَإِجْراءِ الصِّفَةِ على الاسْمِ.

(٥) شَرَحَ السّيرافيُّ مُرادَ سيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ:"لَمْ تَشْغَلِ الفِعْلَ بِغَيْرِهِ" بِقَوْلِهِ: « و مَعْنى شَغْلِ الفِعْلِ بِغَيْرِهِ أَنَّكَ تَجْعَلُهُ خَبَراً غَيْرَ مُسْتَغْنٍ عَنْهُ و ذلِكَ مَعْنى قَوْلِ سيبَوَيْهِ" أَنَّكَ لَمْ تَشْغَلِ الفِعْلَ بِغَيْرِهِ» [شرح الكتاب: ٢/٢٦٧] .

(٦) [الكتاب: ١/١٣٣] .

بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ. وهذِهِ الدَّلالَةُ المَعْنَوِيَّةُ التي تَنْصَرِفُ إلى أَحْوالِ الخِطابِ والمُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ وفَحْوى الخِطابِ، تَمْلأُ الإِطارَ اللَّفْظِيَّ الذي تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ دَلالَةُ الإِسْنادِ والبِناءِ. وعَلَيْهِ فَإِنَّ عَلاقَةَ الإِسْنادِ بِالإِخْبارِ عَلاقَةُ دالٍّ بِمَدْلولٍ[١] .

يَتَحَصَّلُ مِن اقْتِرانِ الرُّكْنَيْنِ واسْتِيفاءِ شُروطِ البِناءِ قِيامُ الكَلامِ المُسْتَقيمِ المُسْتَغْني الذي يَحْسُنُ السُّكوتُ عَلَيْهِ. يُفيدُ هذا المَعْنى قَوْلُ سيبَوَيْهِ: «لو قُلْتَ: فيها عَبْدُ اللّهِ حَسُنَ السُّكوتُ عَلَيْهِ وكانَ كَلاماً مُسْتَقيماً، كَما حَسُنَ واسْتَغْنى في قَوْلِكَ: هذا عَبْدُ اللّهِ»[٢]، وأمّا إِنْ لَمْ تُسْتَوْفَ شُروطُ البِناءِ فَإِنَّهُ «لَمْ يَجُزْ عَلَيْهِ السُّكوتُ [...] ولمْ يَكُنْ كَلاماً [...] »[٣]. وذَكَرَ سيبَوَيْهِ في مَوْضِعٍ آخَرَ شَرْطاً لامْتِحانِ صِحَّةِ الكَلامِ وإِفادَتِهِ، وهُوَ الحِكايَةُ بَعْدَ القَوْلِ: «اعْلَمْ أَنَّ "قُلْتُ" [...] إِنَّما وَقَعَتْ في كَلامِ العَرَبِ على أَنْ

(١) لكِنَّ السّيرافيَّ في شَرْحِهِ لِمُصْطَلَحاتِ سيبَوَيْهِ جَعَلَ بَعْضَها مُرادِفاً لِبَعْضٍ آخَرَ في قوْلِهِ: «المُسْنَدُ مَعْناهُ الحَديثُ و الخَبَرُ، والمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَعْناهُ المُحَدَّثُ عَنْهُ ... فالفِعْلُ حَديثٌ عَنِ الفاعِلِ، والخَبَرُ حَديثٌ عَنِ الاسْمِ» السيرافي، أبو سعيد: شرح كتاب سيبَوَيْهِ: ٥٩/٢، و قَوْلِه: « وكُلُّ واحِدٍ مِنْهُما مُحْتاجٌ إلى صاحِبِهِ ، وكُلُّ واحِدٍ مِنْهُما مُسْنَدٌ إلى صاحِبِهِ لاحْتِياجِهِ إلى صاحِبِهِ » شرح كتاب سيبَوَيْهِ: ٦٠/٢. وقَدْ عَبَّرَ السّيْرافِيُّ في مَوْضِعٍ آخَرَ عَنْ شُروطِ بِناءِ الكَلامِ بِقَوْلِهِ: « الكَلامُ يوضَعُ كُلّ كَلِمَةٍ مِنْهُ تَدُلُّ على مَعْنىً ما، ثُمّ تُرَكَّبُ فَيَقْتَرِنُ بَعْضُها بِبَعْضٍ، فَيَقَعُ بِها الفَوائِدُ المُسْتَفادَةُ بِاقْتِرانِها» شرح كتاب سيبَوَيْهِ: ٦٤/٢ .

(٢) الكتاب: ٨٨/٢ .

(٣) المصدر نفسُه: ٩٠/٢. هذا و قَدْ تَرَدَّدَ اقْتِرانُ اسْتِغْناءِ الكَلامِ بِاسْتِقامَتِهِ و اكْتِفائِهِ، في صَفَحاتٍ كَثيرَةٍ: كاسْتِغْنائِهِ بِالإِخْبارِ (١٤٩/١)، و اسْتِغْناءِ الكَلامِ الذي عَمِلَ بَعْضُهُ في بَعْضٍ (٤١٧/١)، واسْتِغْنائِهِ واكْتِفائِهِ (٣٨٧/٢) .

يُحْكى بها، وإنَّما تَحْكي بَعْدَ القَوْلِ ما كانَ كَلاماً لا قَـوْلاً، نَحْـو: "قُلْـتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" لأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَقولَ: "زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" ولا تُدْخِل "قُلْتُ". وما لَم يَكُنْ هكَذا أُسْقِطَ القَوْلُ عَنْهُ» (١).

❁ ❁ ❁

وظيفةُ الفاعِل، وبنيتُه الإسناديّةُ :

أوّلُ ما يُصادفُ القارئَ للكتاب بعـدَ البحـث والتّـنقير فيـه عـن البنيـة الإسناديّة للفاعل، أنّ الإسنادَ في الكتـاب أَسـاسٌ بـاطِنٌ مُجَـرَّدٌ، ويَجِـدُ عِبارَتَهُ في صُوَرٍ ظاهِرَةٍ مُتَحَقِّقَةٍ، ولا تَقومُ الصُّـوَرُ عِبـارَةً عَـنِ البـاطِنِ إلاّ وِفاقاً لِمَبْدَإٍ عامٍّ يَغْتَرِقُ كُلَّ عَلاقَةٍ إِسْنادِيَّةٍ ويَسْري في ظَواهِرِهـا. ويُتَصَـوَّرُ هذا المَبْدَأُ على هَيْئَةِ "حَرَكَةٍ عامِلِيَّةٍ" ذاتِ وِجْهَتَيْنِ: وِجْهَةٍ خَطِّيَّـةٍ ووِجْهَـةٍ رَأْسِيَّةٍ، ولِكُلِّ وِجْهَةٍ مُصْطَلَحاتٌ تَدُلُّ عَلَيْها. فَأَمّا الخَطِّيَّةُ فَتَجِدُ دَلالَتَها في التَّعَدّي وعَدَمِهِ(٢)، وفي العَمَلِ(٣) والوُصـولِ(٤)، وغَيْرِهـا. وأَمّـا الرَّأْسِـيَّةُ فَتَجِدُ عِبارَتَها في الإِجْراءِ والحَمْلِ والنَّظيرِ، وكُلِّ ما يُفْهَمُ مِنْهُ تَنْزيلُ فُروعٍ مَنْزِلَةَ أُصولٍ في العَمَلِ والتَّأْثيرِ .

(١) [الكتاب: ١/١٢٢] . و قَدْ أَوْرَدَ السّيوطِيُّ في شَرْحِهِ لِكَلِمَةِ "مُفيد" في أَلْفِيَةِ ابْنِ مالِكٍ أَنَّهُ اسْتَثْنى[في شَرْحِ التَّسْهيلِ] نَقْلاً عَنْ سيبَوَيْهِ و غَيْرِه، فَقالَ: «مُفيد، ما لا يَجْهَلُهُ أَحَدٌ نَحْو: "النّارُ حارَّةٌ" فَلَيْسَ بِكَلامٍ » [جلال الدّين السّيوطي: البَهْجَة المُرْضِيَة، في شرح الألفية] .

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/٣٣-٣٤.

(٣) المصدر نفسه: ١/٣٣.

(٤) نفسه: ١/٣٨.

أَمّا السَّبَبُ الواصِلُ بَيْنَ وجْهَتَي الحَرَكَةِ فَمفادُهُ أَنَّ الحَرَكَةَ الخَطِّيَّةَ قائِمَةٌ في اللَّفْظِ - الذي يَحْمِلُ تَأْثيرَ العَمَلِ، وتَنْتَظِمُ بموجبِهِ المَعْمولاتُ في التَّرْكيبِ - قِياماً وَضْعِيّاً. فَالعامِلُ نَشَأَ حامِلاً هذِهِ الحَرَكَةَ بالقُوَّةِ، وتَتَحَقَّقُ بالفِعْلِ في الجُمْلَةِ التي تُعَدُّ مَحَلَّ تَسْليطِ العامِلِ عَمَلَهُ على المَعْمولاتِ. ثُمَّ إِنَّ هذِهِ الحَرَكَةَ الأَصْلِيَّةَ المَوْجودَةَ قَبْلاً بالوَضْعِ تَتَخَرَّجُ عَلَيْها حَرَكاتٌ فَرْعِيَّةٌ أَوْ صُوَرٌ مِنَ العَمَلِ جارِيَةٌ، في العامِلِيَّةِ والمَعْمولِيَّةِ، مجْرى الأَصْلِ.

مَهَمَّةُ "الحَرَكَةِ العاملية" أَنَّها تُخَرِّجُ خَصائِصَ العَمَلِ الكامِنَةَ في اللَّفْظِ مِنَ الكُمونِ إلى السّطحِ، ومن السّكونِ إلى الحَرَكَةِ والفِعْلِ. وبهذا الإِخْراجِ يَتَحَوَّلُ الاسْمُ المجَرَّدُ إلى فاعِلٍ مَعْمولٍ، أَوْ مَفْعولٍ مَعْمولٍ، ويَتَحَوَّلُ الفِعْلُ المُجَرَّدُ إلى عامِلٍ مُؤَثِّرٍ. والفاعِلُ والمَفْعولُ وغَيْرُهُما مِنَ المَعْمولاتِ مَفاهيمُ "عَلاقِيَّةٌ" أَوْ حالَةٌ عَلاقِيَّةٌ يُصبحُ عليها الاسْمُ بعدَ دُخولِه سياقَ التّركيبِ، ويَنْتَقِلُ إِلَيْها مِنْ حالَةٍ مَقولِيَّةٍ أَوْ مِنْ مُجَرَّدِ قِسْمٍ مِنْ أَقْسامِ الكَلِمِ، وهِيَ مَفاهيمُ تُمَكِّنُ عَناصِرَ الجُمْلَةِ مِنْ أَنْ يَرْتَبِطَ بَعْضُها بِبَعْضٍ، وتكْسِبُها وَظائِفَ نَحْوِيَّةً ومَعانِيَ تَرْكيبِيَّةً هِيَ الفاعِلِيَّةُ والمَفْعولِيَّةُ والإِضافَةُ والإِتْباعُ وغَيْرُها ...

لَقَدْ قَدَّمَ سيبَوَيْهِ -في أَبْوابِ الفاعِلِ- أُنْموذَجاً يُبَيِّنُ الْتِقاءَ وجْهَتَي الحَرَكَةِ وتَقاطُعَهُما، وتَظْهَرُ الحَرَكَةُ العامِلِيَّةُ فيهِ سابِقَةً في الوُجودِ والتَّصَوُّرِ والتَّرْتيبِ على حَرَكَةِ التَّفْريعِ الرَّأْسِيَّةِ، لأَنَّها مَبْدَأُ إيصالِ العَمَلِ إلى المَعْمولاتِ واسْتِخْراجِ الصُّوَرِ الفَرْعِيَّةِ بالحَمْلِ والمشابَهَةِ .

❁ ❁ ❁

مِنْ صُوَرِ الإِسْنادِ : جُمْلَةُ الفِعْلِ والفاعِلِ :

١- "بابُ الفاعِلِ" في كتابِ سيبَوَيْه، واسِطَةُ التَّعْدِيَةِ :

في الكِتابِ أَبْوابٌ كَثيرَةٌ عُقِدَتْ لِلْحَديثِ عَنْ أَنْواعِ الفاعِلِ[(١)]؛ يقولُ سيبويْه: « هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يَتَعدَّه فعلُه إلى مَفعولٍ»، « هذا بابُ الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مَفعولٍ آخر...»، « هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلُه إلى مَفعولٍ»، « هذا بابُ الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مَفعولَيْن، فإن شئتَ اقتصرْتَ على المفعولِ الأوّل...»، « هذا بابُ الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مَفعولَيْن، وليسَ لَك أن تقتصرَ على أحد المَفعولَيْن...» ويُمْكِنُ أَنْ يُتساءَلَ عَنْ صَنيعِ سيبَوَيْهِ في أَبْوابِ الفاعِلِ الأولى لِمَ خَصَّ فيها الفاعِلَ بالذِّكرِ في صدرِ البابِ، وما هو إلاّ مَعْمولٌ مِنْ مَعْمولاتِ الفِعْلِ، فجَعَلَ له عُنْوانَ البابِ دونَ غَيْرِهِ ؟

تَفْسيرُ هَذا الاخْتِصاصِ يَأْتي مِنْ جِهَتَيْنِ:

* أولاهُما أَنَّ المُرادَ بِبابِ الفاعِلِ «جُمْلَةُ الفاعِلِ» التي تَقومُ بِوُجودِ ثَلاثَةِ أَرْكانٍ هِيَ: المُتَعَدِّي، والمُتَعَدَّى إِلَيْهِ، والواسِطَةُ. وتُعَدُّ الواسِطَةُ – التي هِيَ الفاعِلُ- أَوِ المَعْبَرُ العامِلِيُّ أَهَمَّ الأَرْكانِ جَميعِها؛ لأَنَّ التَّعَدِّيَ وعَدَمَهُ إِنَّما يَتِمُّ عَبْرَها وبنسبةٍ منها، فَهِيَ المتَعَدّى مِنْها إلى غَيْرِها، وهِيَ التي عُقِدَ لَها البابُ وسُمِّيَ بِاسْمِها. أَمّا الأَبْوابُ الأُخْرى التي عُقِدَتْ

(١) انظر أَبْوابَ الفاعِلِ الخَمْسَةَ و ما يُلْحَقُ بِها في الكتاب: ١/٣٣ إلى ٤٣.

لِلْمَفْعول[١] فَإِنَّ بابَ المَفْعول فيها صورَةٌ فَرْعِيَّةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنْ باب الفاعِلِ في العَمَلِ. ويَظَلَّ الأَصْلُ في هذِهِ الأَبْواب ذاتِ الحَرَكَةِ العامِلِيَّةِ مَحْفوظاً لِباب الفاعِلِ؛ لأَنَّ المفْعولَ فيها هُوَ الفاعِلُ في اللَّفْظِ والمعْمولِيَّةِ[٢]. وعِنْدَما يَعْرِضُ سيبَوَيْهِ الأَمْثِلَةَ لإيضاحِ الباب فَإِنَّهُ يَقْرِنُ الفاعِلَ بِفِعْلِهِ، واقْتِرانُهُ بِفِعْلِهِ واضِحٌ في قَوْلِهِ: « واعْلَمْ أَنَّ المَفْعولَ الذي لَمْ يَتَعَدَّ إِلَيْهِ فِعْلُ فاعِلٍ في التَّعَدّي والاقْتِصارِ بِمَنْزِلَتِهِ إِذا تَعَدّى إِلَيْهِ فِعْلُ الفاعِلِ؛ لأَنَّ مَعْناهُ مُتَعَدِّياً إِلَيْهِ فِعْلُ الفاعِلِ وغَيْرَ مُتَعَدٍّ إِلَيْهِ فِعْلُهُ سَواء»[٣]. فَذلِكَ يَدُلُّ على أَنَّ الفاعِلَ واسِطَةُ التَّعْدِيَةِ، ولا يُعَدُّ فاعِلاً إِلاّ وهُوَ مَقْرونٌ بِفِعْلِهِ. ولا تُفْهَمُ واسِطَةُ التَّعْدِيَةِ هذِهِ ولا تُدْرَكُ إِلاّ بِخَصائِصِ فِعْلِها العامِلِيَّةِ. فالفاعِلُ بِلا فِعْلٍ اسْمٌ مُجَرَّدٌ قابِلٌ للاقْتِرانِ بِكَثيرٍ مِنَ الأَفْعالِ، وهُوَ في اقْتِرانِهِ بِفِعْلٍ مُعَيَّنٍ خارِجٌ مِنَ الاسْمِيَّةِ المُجَرَّدَةِ داخِلٌ في الوَظيفَةِ النَّحْوِيَّةِ والوَساطَةِ العامِلِيَّةِ. وتُعَدُّ خَصائِصُ التَّعَدّي وعَدَمِهِ أَشْياءَ قائِمَةً في الفِعْلِ قَبْلَ الاقْتِرانِ وبَعْدَهُ، ولكِنَّ الإِطْلاقَ في دَلالَةِ الفِعْلِ على العامِلِيَّةِ لا يَتَخَصَّصُ إِلاّ بِالاقْتِرانِ بِالفاعِلِ. فَإِذا تَحَصَّلَ التَّناسُبُ بَيْنَ الفِعْلِ والفاعِلِ، فَكانَ الفِعْلُ مِمّا يُمْكِنُ أَنْ يُسْنَدَ إلى الفاعِلِ، وكانَ الفاعِلُ مِمّا يَصْلُحُ أَنْ يُسْنَدَ

(١) سيبويه، الكتاب : ١/٣٣-٤١-٤٣ .

(٢) هناكَ أَكْثَرُ مِنْ دَليلٍ يُثْبِتُ هذِهِ الصِّلَةَ، منها قَوْلُهُ: «الفاعِلُ والمَفْعولُ في هذا سَواء، يَرْتَفِعُ المَفْعولُ كَما يَرْتَفِعُ الفاعِلُ لأَنَّكَ لَمْ تَشْغَلِ الفِعْلَ بِغَيْرِهِ وفَرَّغْتَهُ لَهُ كَما فَعَلْتَ ذلِكَ بِالفاعِلِ...» (سيبويه، الكتاب:١/٣٣) .

(٣) الكتاب : ١/٤٢ .

إِلَيْهِ ذلِكَ الفِعْلُ، فَتَفْسيرُ ذلِكَ أَنَّ الفاعِلَ – وهُوَ قُطْبُ البابِ [١] – هُوَ الذي أَخْرَجَ ما بِالفِعْلِ مِنْ خَصائِصِ العَمَلِ مِنْ قُوَّةِ اللَّفْظِ إلى فِعْلِ التَّرْكيبِ حَتّى إِنَّ سيبَوَيْهِ قَدْ نَسَبَ إلى الفاعِلِ ذاتِهِ العَمَلَ والتَّعْدِيَةَ مَجازاً[٢]. إِنَّ الفاعِلَ قُطْبُ البابِ؛ لأَنَّ دَلالَةَ الفِعْلِ عَلَيْهِ أَقْوى مِنْ دَلالَةِ الفِعْلِ على المَفْعولِ.

* أَمّا الجِهَةُ الثّانِيَةُ فَإِنَّ الفاعِلَ هُوَ النُّقْطَةُ التي تَتَحَدَّدُ بِحَسبِها المَواقِعُ العامِلِيَّةُ الأُخْرى. وإِذا جازَ أَنْ تُسَمّى جُمْلَتُهُ فَلْتُسَمَّ بِـ«الجُمْلَةِ الفاعِلِيَّةِ» أَوْ جُمْلَةِ الفاعِلِ في مُقابِلِ جُمْلَةِ الابْتِداءِ. وكِلْتا التَّسْمِيَتَيْنِ روعِيَ فيها حُضورُ الاسْمِ القَوِيِّ – مُبْتَدَأً كانَ أَوْ فاعِلاً – لأَنَّ الاسْمَ رَأْسُ المَقولاتِ في رُتْبَةِ الأَصْلِ والفَرْعِ. وقَدْ صَحَّ ذلِكَ لِلْفاعِلِ في الجُمْلَةِ التي يَرِدُ فيها

(١) يُمْكِنُ أَنْ تُتَّخَذَ "مسْأَلَةُ: ما الذي يَدُلُّ عَلَيْهِ الفِعْلُ؟"، في كِتابِ "نَتائِجِ الفِكرِ" للسُّهَيْلِيِّ، تَفْسيراً لِمَسْأَلَةِ كَوْنِ الفاعِلِ قُطْبَ البابِ عِنْدَ سيبَوَيْهِ: «الفِعْلُ لا يَعْمَلُ في الحَقيقَةِ إِلاّ فيما يَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظُهُ كَالمَصْدَرِ والفاعِلِ والمَفْعولِ بِهِ، أَوْ فيما كانَ صِفَةً لِواحِدةٍ من هذِهِ... وأَقْوى دَلالَتِهِ على المَصْدَرِ لأَنَّهُ هُوَ الفِعْلُ في المَعْنى... ثُمَّ دَلالَةُ الفِعْلِ على الفاعِلِ أَقْوى مِنْ دَلالَتِهِ على المَفْعولِ بِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُما أَنَّهُ يَدُلُّ على الفاعِلِ بِعُمومِهِ وخُصوصِهِ نَحْوِ "فَعَلَ زَيْدٌ، وعَمِلَ زَيْدٌ"، وأَمّا الخُصوصُ فَنَحْوُ "ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً". والوَجْهُ الآخَرُ أَنَّ الفِعْلَ هُوَ حَرَكَةُ الفاعِلِ، والحَرَكَةُ لا تَقومُ بِنَفْسِها و إِنَّما هِيَ مُتَّصِلَةٌ بِمَحَلِّها ، فَوَجَبَ أَنْ يَكونَ الفِعْلُ مُتَّصِلاً بِفاعِلِهِ لا بِمَفْعولِهِ... فَما عَدا هذِهِ الأَشْياءِ فَلا يَصِلُ إِلَيْهِ الفِعْلُ إِلاّ بِواسِطَةِ حَرْفٍ... لأَنَّهُ لا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ ولا بِبِنْيَتِهِ، وإِنَّما يَدُلُّ بِبِنْيَتِهِ على اخْتِلافِ أَحْوالِ الحَدَثِ، وبِلَفْظِهِ على الحَدَثِ نَفْسِهِ، وهكَذا قالَ سيبَوَيْهِ في أَوَّلِ الكِتابِ» السُّهيليّ، نتائِج الفِكر: ٣٨٧-٣٨٨.

(٢) يُفيدُ ذلِكَ قَوْلُهُ : «... لَمّا كانَ الفاعِلُ يَتَعَدّى إلى ثَلاثَةٍ تَعَدّى المَفْعولُ إلى اثْنَيْنِ ... » الكتاب: ١/ ٤٣ .

الفِعْلُ والفاعِلُ، مِثْلَما صَحَّ للاسْمِ أَنَّ أَوَّلَ أَحْوالِهِ الابْتِداءُ، وأنّ الفِعْلَ إذا أُعْرِبَ - كَإِعْرابِ المُضارِعِ - فَإِنَّما يَرْتَفِعُ بِوُقوعِهِ مَوْقِعَ الاسْمِ أَيْ مَوْقِعَ مُبْتَدَإِ الكَلامِ(١) .

ولا أخالُ تَراجِمَ سيبَوَيْهِ التي تُبَوِّئُ الفاعِلَ مَقاعِدَ العِنايَةِ والاهْتِمامِ مِمّا يَحْتاجُ إلى اسْتِصْفاءِ الخالِفينَ مِنْ بَعْدِهِ، فَهذا أَمْرٌ يُمْكِنُ أَنْ يُقالَ عَنْهُ إِنَّهُ اخْتِيارٌ مِنْهُ مَقْصودٌ ومورَدٌ مُرادٌ.

٢- "بابُ الفاعِلِ" قيمَةٌ مَوْضِعِيَّةٌ عَميقَةٌ :

"جُمْلَةُ الفاعِلِ" أو "الجُمْلَةُ الفاعِلِيّةُ" اصْطِلاحٌ غَيْرُ وارِدٍ في "الأَدَبيّاتِ النَّحْوِيَّةِ" العَرَبِيَّةِ، وإنّما صَدَرُ الإِطْلاقِ ههُنا هُوَ الزَّعْمُ بِوُجودِ «مَفْهومٍ» وراءَ «مَنْطوقٍ» مُصْطَلَحِ "أَبْوابِ الفاعِلِ" في الكِتابِ، أَوْ باطِنٍ وَراءَ ظاهِرِ الأَقْوالِ. وإذا صَحَّ هذا الزَّعْمُ كانَ إِطْلاقُ "جُمْلَةِ الفاعِلِ" على صَنيعِ

(١) قُوَّةُ المَواقِعِ الأَصْلِيَّةِ و قُوَّةُ الابْتِداءِ في الكَلامِ خَصائِصُ يَشْتَمِلُ عَلَيْها الاسْمُ . وقَدْ يَكونُ في هذا الاسْتِئْثارِ وفي أَسْبابٍ أُخْرى ما يُرَجِّحُ أَنْ تَكونَ جُمْلَةُ الابْتِداءِ في العَرَبِيَّةِ أَصْلاً لِغَيْرِها مِنَ الجُمَلِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَكونَ غَيْرُها أَصْلاً لَها. وما يُقَدِّمُهُ الباحِثونَ اللِّسانِيّونَ مِنْ بَراهينَ على الاحْتِمالِ الثّاني يُمْكِنُ أَنْ يُعارَضَ بِبَراهينَ مُقابِلَةٍ، ومِنْ ذلِكَ ما قُدِّمَ على أَنَّ تَرْتيبَ [فعل+اسم](V.S) هُوَ الأَصْلُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، حَيْثُ عُدَّتِ الجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً إذا تَوَفَّرَ فيها الفِعْلُ في السَّطْحِ سَواء تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، وعُدَّتْ اسْمِيَّةً إن لَمْ يَظْهَرْ في سطحِها الفِعْلُ:

A.F. FEHRI, Linguistique Arabe . Forme et interprétation . pp:40-41-42

ومِنَ الدّارِسينَ مَنِ اعْتَمَدَ التَّرْتيبَ [فِعْل+فاعل+مفعول] و اعْتَبَرَهُ أَصْلاً تَتَحَوَّلُ عَنْهُ البِنْيَةُ [فاعل+فعل+مفعول] بِواسِطَةِ تَحْويلِ الاسْمِ إلى مَوْقِعِ الابْتِداءِ: (ميشال زكريّا، الأَلْسُنِيَّةُ التّوليديّةُ والتّحويليّةُ وقَواعِدُ اللُّغَةِ العربيّةِ-الجُمْلَةُ البسيطَةُ: ص: ٢٩.)

سيبَوَيْهِ مَهْداً وتَوْطِئَةً لِلْقَوْلِ بِوُجودِ بِناءٍ خَفِيٍّ مُجَرَّدٍ مُتَصَوَّرٍ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ، هُوَ الفاعِلُ والفِعْلُ، أَو الفاعِلُ والفِعْلُ والمَفاعيلُ، تَتَفَرَّعُ عنْهُ أَبْنِيَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ هِيَ الفِعْلُ والفاعِلُ، أَو الفِعْلُ والفاعِلُ والمَفاعيلُ. وأداةُ اشْتِقاقِ المُسْتَعْمَلِ مِنَ المُجَرَّدِ النَّقْلُ، أَيْ نَقْلُ الفِعْلِ إلى مَرْتَبَةِ تَصْديرِ العَمَلِ والإعْرابِ، والتَّرْتيبُ، وغَيْرُ ذلِكَ مِنَ الشُّروطِ التي تُمَكِّنُ الفِعْلَ مِنَ العَمَلِ فيما بَعْدَهُ في إِطارِ اتِّجاهِ إِسْنادِ الإِعْرابِ والعَمَلِ.

يَظْهَرُ مِنْ هذا التَّوْجيهِ الذي يَدْفَعُ بِنَظَرِ سيبَوَيْهِ إلى آفاقِ الاحْتِمالِ بِوُجودِ مُجاوَرَةٍ وتَرادُفٍ نَظَرِيٍّ بَيْنَهُ وبَيْنَ أَنْظارٍ مِنْ عِلْمِ اللِّسانِ الحَديثِ يَجْمَعُهُ بِها، أَنَّ الفاعِلَ لَهُ قيمَةٌ مَوْقِعِيَّةٌ. فَهُوَ مَوْضِعٌ عَميقٌ في بِناءِ الجُمْلَةِ. والقَوْلُ بِوُجودِ "جُمْلَةٍ فاعِلِيَّةٍ" يَعْني القَوْلَ بِكَوْنِ الفاعِلِ فيها مَوْضِعاً عَميقاً صادِراً عَنْ مُعْجَمِ اللِّسانِ أَصْلاً، قَبْلَ أَنْ يَتَحَوَّلَ إلى قِسْمٍ مِنْ أَقْسامِ الكَلِمِ حامِلِ وَظيفَةً نَحْوِيَّةً ودلالَةً مُعْجَمِيَّةً، ومُتَبَوِّئِ رُتْبَةً مَخْصوصَةً بَعْدَ الفِعْلِ .

وهذا القَوْلُ بِالقيمَةِ المَوْقِعِيَّةِ التي لِلْفاعِلِ تَصَوُّرٌ يَعْتَمِدُ على البِنْيَةِ لا على التَّرْتيبِ الخَطِّيِّ؛ لأَنَّ هذا التَّرْتيبَ تَجَلٍّ لا يَتَكَشَّفُ ولا يستقرُّ في السّطحِ إلاّ بَعْدَ بِناءِ العِبارَةِ في مُسْتَوىً باطِنٍ .

٣- بِنْيَةُ الفاعِلِ الجامِعَةُ :

تَتَكَوَّنُ بِنْيَةُ الفاعِلِ الجامِعَةُ مِنْ كُلِّ الصُّوَرِ التَّرْكيبِيَّةِ التي عَقَدَ لَها سيبَوَيْهِ أَبْواباً، وعَرَضَ فيها أَشْكالَ الجُمَلِ الفاعِلِيَّةِ وقَواعِدَ تَرْكيبِها. وبِنْيَةُ الفاعِلِ بابٌ كَبيرٌ فيهِ الثَّوابِتُ وفيهِ المُتَغَيِّراتُ. فَأَمّا الثَّوابِتُ فَهِيَ المَواضِعُ الثّابِتَةُ التي تَحْمِلُ القيمَةَ التَّرْكيبِيَّةَ الأولى في جُمْلَةِ الفاعِلِ ولا تَخْلو مِنْها أَيَّةُ

جُمْلَةٍ فاعِلِيَّةٍ، بَلْ تَدورُ مَعَها وُجوداً وعَدَماً. ومِنَ المَواضِعِ الثّابتَةِ مَوْضِعُ الفِعْلِ، وهُوَ ثابتٌ مِنْ جهَتَيْنِ: أولاهُما أَنَّهُ ثابتٌ باعْتِبارِهِ قيمَةً عامِلِيَّةً مُتَحَكِّمَةً في المَواضِعِ التي بَعْدَهُ. ولَهُ صُوَرٌ مُتَعَدِّدَةٌ، كَأَنْ يَأْتِيَ مُتَعَدِّياً أَوْ مُقْتَصِراً، أَوْ مَبْنياً لِلْفاعِلِ أَوِ المَفْعولِ، أَوْ مُتَعَدِّياً إلى مَفْعولٍ أَوْ مَفْعولَيْنِ وُجوباً أَوْ جَوازاً، أَوْ إلى ثَلاثَةِ مَفاعيلَ. وكُلُّ هذِهِ الصُّوَرِ فُروعٌ يَجْمَعُها مَوْضِعٌ واحِدٌ ثابتٌ. والجِهَةُ الثّانِيَةُ أَنَّ الفعلَ يَأْتي مُسْنَداً في كُلِّ الصُّوَرِ.

ويَأْتي بَعْدَ الفعلِ في الثَّبوتِ مَوْضِعُ الفاعِلِ، وهُوَ أَقَلُّ مِنْهُ دَرَجَةً في التَّرَدُّدِ على الجُمَلِ؛ لأَنَّ مِنَ الجُمَلِ جُمَلاً لا يُبْنى فيها الفِعْلُ على فاعِلٍ ولكِنْ يَنوبُ المَفْعولُ عَنِ الفاعِلِ، ويَتَّخِذُ قيمَتَهُ الإعْرابِيَّةَ، ويَنوبُ عَنْهُ في الإسْنادِ.

أَمّا المَواضِعُ الباقِيَةُ فَهِيَ مُتَغَيِّرَةٌ غَيْرُ مُطَّرِدَةٍ، يَتَحَدَّدُ الوُجودُ فيها والعَدَمُ بِحَسَبِ المَقامِ وظُروفِ الخِطابِ، وتَدْخُلُ فيها المَفاعيلُ المُتَعَدّى إلَيْها.

أَمّا القَواعِدُ التي تَصوغُ جُمَلَ [الفِعْلِ والفاعِلِ] فَهِيَ جُزْءٌ مِنْ بِنْيَةِ الفاعِلِ أَوْ أَصْلِ البابِ في الفاعِلِ. وتَنْقَسِمُ إلى قَواعِدَ ثابتَةٍ تَعْمَلُ على صِياغَةِ كُلِّ جُمَلِ البابِ، وقَواعِدَ مُتَغَيِّرَةٍ قَدْ يَسْتَحْضِرُها النَّحْوِيُّ وقَدْ يَسْكُتُ عَنْها. فأمّا القَواعِدُ الثّابتَةُ فَهِيَ قَواعِدُ الصِّياغَةِ اللَّفْظِيّةِ التي تُحَدِّدُ لِلْجُمْلَةِ شُروطَ العَمَلِ والإعْرابِ، وتَمُدُّ بَيْنَها أَسْبابَ التَّرْكيبِ الصَّحيحِ. إنَّها تَضَعُ لِلْجُمَلِ طُرُقَ التَّنْظيمِ وشُروطَهُ، وأَمّا سَمْتُ النِّظامِ والهَيْئَةُ التي هُوَ عَلَيْها فَهُوَ أَمْرٌ قائِمٌ مِنْ قَبْلُ في بِنْيَةِ اللَّفْظِ العامِلِ. إنَّ قَواعِدَ الصِّياغَةِ قَواعِدُ كَشْفٍ وإخْراجٍ لِما كانَ مَخْبوءاً لا بِناءٍ لِما كانَ مَعْدوماً.

أَمّا باقي القَواعِدِ فَمِنْها ما يَتَّصِلُ بالمَعْنى والمُعْجَمِ، ويَتَعَلَّقُ الأَمْرُ فيهِ باخْتِيارِ الأَفْعالِ المَخْصوصَةِ المُناسِبَةِ لأَبْوابِها دونَ غَيْرِها، لأَنَّ هذِهِ الأَبْوابَ تَشْتَرِطُ أَفْعالاً ذاتَ سِماتٍ وخَصائِصَ بأَعْيانِها، لَها مَعْنىً مَفْهومٌ مِنْ ظاهِرِ اللَّفْظِ. ومِنْها ما يَتَّصِلُ بشُروطِ المَقامِ في الصِّياغَةِ، ويتَعلَّقُ الأَمْرُ ههُنا بدَلالَةِ الأَوْضاعِ اللَّفْظِيَّةِ - كالتَّقْديمِ و التَّأْخيرِ - على أَحْوالِ الخِطابِ كَالعِنايَةِ والاهْتِمامِ، ودَلالَةِ مَقاصِدِ المُتَكَلِّمِ على المَعْنى المُرادِ. والمِثالُ على أَنَّ قَصْدَ المُتَكَلِّمِ قَرينَةٌ مُحكَمَةٌ أَنَّ المَعاني قَدْ تَتَعَدَّدُ واللَّفْظُ واحِدٌ، فَإِذا عُرِفَتْ مَقاصِدُ المُتَكَلِّمِ تَحَدَّدَ المَعْنى المُرادُ المُناسِبُ لِمُقْتَضى الحالِ وتَعَيَّنَ مِنْ بَيْنِ المَعاني المُحْتَمَلَةِ. ويَظْهَرُ هذا التَّحْديدُ في فِعْلِ "رَأى" الذي يَحْتَمِلُ مَعْنى الظَّنِّ و مَعْنى رُؤْيَةِ البَصَرِ، وفِعْلِ "وَجَدَ" الذي يَحْتَمِلُ مَعْنى العِلْمِ ومَعْنى وجْدانِ الضّالَّةِ، وفِعْلِ "عَلِمَ" الذي يَحْتَمِلُ المَعْنى القَلْبِيَّ ومَعْنى المَعْرِفَةِ[1]، فَكُلُّ فِعْلٍ مِنْ هذِهِ الأَفْعالِ يُعَدُّ رَأْساً مُحْتَمِلاً في مَجالِ جُمْلَةٍ، وتَتَمَيَّزُ الجُمَلُ بَعْضُها عَنْ بَعْضٍ وإِنْ حَمَلَتِ الرَّأْسَ الفِعْلِيَّ نَفْسَهُ؛ ذلِكَ لأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَتَضَمَّنُ مَعْلوماتٍ مِنَ العَمَلِ والمعْنى تُفيدُ اقْتِضاءَهُ مَفْعولاً أَوْ مَفْعولَيْنِ أَوْ غَيْرَ ذلِكَ، ويَخْتارُ المُتَكَلِّمُ الفِعْلَ المُناسِبَ لِمُرادِهِ، الذي تُطابِقُ مَعْلوماتُهُ مُقْتَضى الحالِ[2] فَإِذا أُطْلِقَ اللَّفْظُ ثارَ الاحْتِمالُ، وإِذا دَخَلَ الاخْتِيارُ المُطابِقُ لِمُقْتَضى الحالِ تَعَيَّنَ المَطْلوبُ وتَبَيَّنَ أَنَّ مُرادَ المُتَكَلِّمِ أَساسُ دَفْعِ اللَّبْسِ .

(١) [الكتاب:١/ ٤٠] .

(٢) و يَظْهَرُ في مَنْهَجِ سيبَوَيْهِ أَنَّهُ يَنْسبُ إلى المُخاطَبِ، عِنْدَما يَتَكَلَّمُ بالأَمْثِلَةِ، قَوْلاً وإِرادَةً ويُتْبِعُ ذلِكَ بالمَعْنى الذي يَتَرَتَّبُ على القَوْلِ المُرادِ: «وإِنْ قُلْتَ "رَأَيْتُ" فَأَرَدْتَ رُؤْيَةَ العَيْنِ، أَو "وَجَدْتُ" فَأَرَدْتَ وجْدانَ الضّالَّةِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ "ضَرَبْتُ"، ولكِنَّكَ تُريدُ بِ"وَجَدْتُ" عَلِمْتُ وبِرَأَيْتُ ذلِكَ أَيْضاً...» (الكتاب: ١/ ٤٠)

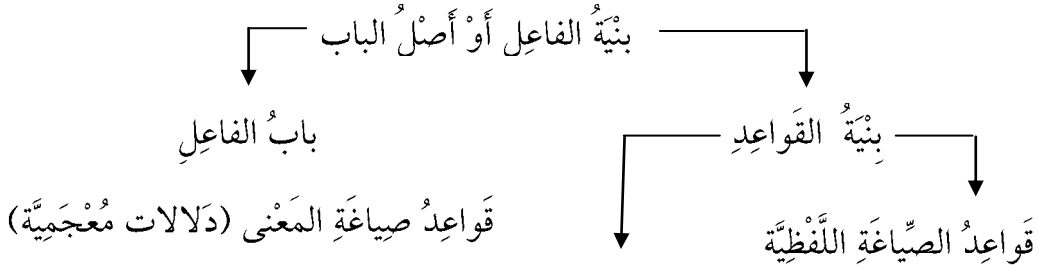

صِياغَةُ الأَبْنِيَةِ عَلاقاتُ إِسْنادِ الإِعْرابِ إِسْنادُ دَلالَةُ مُقْتَضى الحالِ

إنَّ بابَ الفاعِلِ واسِطَةٌ في التَّعْدِيَةِ، ولَهُ قيمَةٌ تَرْكيبِيَّةٌ في بِناءِ الجُمَلِ، ولَيْسَ المَقْصِدُ فيهِ أَنْ يَكونَ مُخْتَرِعاً لِلْفِعْلِ على الحَقيقَةِ، ولكِنَّ المَقْصِدَ إِسْنادُ الفِعْلِ إليه ورَفْعُهُ بالفعل، فَصارَ الفاعلُ فاعِلاً مِنْ طَريقِ النَّحْوِ لا على حَقيقَةِ الفِعْلِ. و«جُمْلَةُ الفاعِلِ» صورَةٌ إِسْناديَّةٌ كَصورَةِ الابْتِداء المَنْسوخِ وغَيْرِها مِنَ الصُّوَرِ المُشْتَقَّةِ مِنْ أَصْلِ الإِسْنادِ. وتَدْخُلُ قَواعِدُ الصِّياغَةِ الثّابِتَةُ والمُتَغَيِّرَةُ لِتَنْقُلَ المُجَرَّدَ إلى مُحَقَّقٍ وتُحيلُ الهَيْئاتِ المُخْتَلِفَةَ إلى أَمْثِلَةٍ ظاهِرَةٍ يَسيرُ بها البَيانُ. وهذِهِ الأَمْثِلَةُ والشَّواهِدُ بِمَثابَةِ مَجْمَعٍ تَلْتَقي فيهِ وتَنْتَظِمُ جِهاتُ وَصْفِ الكَلامِ، وتَسْتَقِرُّ عِنْدَهُ الأَعاريبُ المُخْتَلِفَةُ، ومِنْ هذِهِ الجِهاتِ أَقْسامُ الكَلِمِ [اسم-فعل-حرف]، والعَمَلُ [عامل-معمول-رفع-نصب-جرّ]، والدّلالاتُ النَّحْوِيَّةُ [فاعل-مفعول]، ومَعاني الأَلْفاظِ [دلالاتُ الأَلْفاظِ في المُعْجَم]، وجِهَةُ مُقْتَضى الخِطابِ [دلالَةُ المَقام].

٤- "بابُ الفاعِلِ" : مَعْنىً نَحْوِيٌّ :

يُمْكِنُ تَقْسيمُ مَباحِثِ الفاعِلِ في الكِتابِ مِنْ حَيْثُ المَعْنى النَّحْوِيّ إلى ثَلاثَةِ أَقْسامٍ، فَمِنْها ما يَتَّصِلُ بِلَفْظِهِ، ومِنْها ما يَتَّصِلُ بِعَلاقَةِ العامِلِ فيهِ، ومِنْها ما يَتَّصِلُ بِجانِبِ المَعْنى فيهِ.

* أ- فَأَمّا لَفْظُ الفاعِلِ فَيُفيدُ أَنَّهُ في الأَصْلِ اسْمٌ مُظْهَرٌ مَرْفوعٌ، مُسْنَدٌ إِلَيْهِ فِعْلٌ مَذْكورٌ أَوْ ما في مَعْناهُ [(١)]. وتُعَدُّ صِفاتُ الفاعِلِ الأَصْلِيَّةُ مُتَجانِسَةً يُوافِقُ بَعْضُها بَعْضاً إِذا تَوارَدَتْ في لَفْظِ الفاعِلِ. ولكِنْ قَدْ يَرِدُ الفاعِلُ بِصِفاتٍ فَرْعِيَّةٍ ، كَأَنْ يَرِدَ ضَميراً إِذا تَعَذَّرَ وُرودُهُ ظاهِراً .

ومِنَ الأَمْثِلَةِ التي تُفيدُ هذا الإِضْمارَ بَعْضُ «الجُمَلِ المُشْكِلَةِ» [كَجُمْلَةِ التَّنازُعِ] التي يرِدُ فيها أَحَدُ الفِعْلَيْنِ مُسْنَداً إلى فاعِلٍ مُضْمَرٍ «إذا قُلْتَ: ضَرَبوني وضَرَبْتُهُمْ قَوْمَكَ، جَعَلْتَ القَوْمَ بَدَلاً مِنْ "هُمْ" [...] والفاعِلُ هُنا جَماعَةٌ، وضَميرُ الجَماعَةِ الواوُ. وكَذلِكَ تَقولُ: ضَرَبوني وضَرَبْتُ قَوْمَكَ،

(١) قَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يُرْفَعُ الاسْمُ على الفاعِلِيَّةِ لا على الابْتِداءِ لِموجِبٍ يوجِبُ ذلِكَ، وذلِكَ إذا وَرَدَ الاسْمُ المَرْفوعُ بَعْدَ حَرْفٍ هُوَ في الأَصْلِ مُخْتَصٌّ بِالوُقوعِ على الأَفْعالِ، نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ﴾، ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾. ويُشْتَرَطُ لِرَفْعِ هذِهِ الأَسْماءِ على الفاعِلِيَّةِ لا على الابْتِداءِ قَيْدُ التَّفْسيرِ، أَيْ أَنْ يُفَسِّرَ الفِعْلُ المَحْذوفُ بِالفِعْلِ المَذْكورِ بَعْدَهُ: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾، ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ في الأَرْضِ﴾، ﴿وإِنِ امْرَأَةٌ خافَتْ مِنْ بَعْلِها نُشوزاً﴾، ﴿وإِنْ طائِفَتانِ مِنَ المُؤْمِنينَ اقْتَتَلوا فَأَصْلِحوا بَيْنَهُما﴾. ويَتَرَجَّحُ أَنْ يُرْفَعَ على الفاعِلِيَّةِ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنا يا إِبْراهيمُ﴾، ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقونَهُ أَمْ نَحْنُ الخالِقونَ﴾، ﴿فَقالوا أَبَشَرٌ يَهْدونَنا فَكَفَروا وتَوَلَّوْا...﴾

إذا أَعْمَلْتَ الآخِرَ فَلا بُدَّ في الأَوَّلِ مِنْ ضَميرِ الفاعِلِ لِئَلاّ يَخْلُوَ مِنْ فاعِلٍ». فَلا تَسْتَقيمُ الجُمْلَةُ إلاّ بِهذا الإِجْراءِ لِئَلاّ يَتَرَتَّبَ تَكْريرٌ للاسْمِ الظّاهِرِ (ضَرَبوني قَوْمُكَ وضَرَبْتُهُمْ قَوْمَكَ)، وصِلَةُ هذا الضَّرْبِ مِنَ المَباحِثِ بِباب الفاعِلِ واضِحَةٌ في "باب الفاعِلَيْنَ والمفْعولَيْنَ اللَّذَيْنِ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما يَفْعَلُ بِفاعِلِهِ مِثْلَ الذي يَفْعَلُ بِهِ وما كانَ نَحْوَ ذلِكَ"١. وهُوَ مِنَ التَّراكيبِ التي عُطِفَتْ فيها جُمْلَةٌ على جُمْلَةٍ لَفْظاً، وتَشْتَرِكُ الجُمْلَتانِ في رابِطٍ دَلالِيٍّ مُوَحِّدٍ يَجْعَلُ مِنْهُما كَلاماً واحِداً، مَعْنىً. والمِثالُ على ذلِكَ: "ضَرَبْتُ وضَرَبَني زَيْدٌ/ ضَرَبَني وضَرَبْتُ زَيْداً"، وقَوْلُ الشّاعِرِ:

ولكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّني بَنو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنافٍ وهاشِمِ

وقَوْلُهُ:

وكُمْتاً مُدَمّاةً كَأَنَّ مُتونَها جَرى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

فالاسْمُ مَحْمولٌ على الفِعْلِ الذي يُجاوِرُهُ و هُوَ العامِلُ فيهِ لَفْظاً لِقُرْبِ جوارِهِ مِنْهُ. أَمّا الفِعْلُ غَيْرُ المُعْمَلِ - لِبُعْدِ ما بَيْنَهُ و بَيْنَ الاسْمِ - فَإِنَّ المُخاطَبَ يَعْلَمُ وُقوعَهُ عَلَيْهِ مَعْنىً، لا لَفْظاً وإِعْراباً. ويَزْدادُ المِثالُ وُضوحاً بِالبَيانِ التّالي :

ضَرَبْتُ (زَيْداً) و ضَرَبَني زَيْدٌ

ضَرَبَني (زَيْدٌ) و ضَرَبْتُ زَيْداً

(١) الكتاب : ١/٧٣-٧٤ .

ومَصْدَرُ الإعْمال والإهْمال هُوَ الاسْتِغْناءُ عَنِ المُكَرَّرِ لِعِلْمِ المُخاطَبِ ومَعْرِفَتِهِ، ولأَنَّهُ سَيَسْتَدِلُّ بِالمَذْكورِ على المَحْذوفِ. ولَوْ لَم يُحْمَلِ الكَلامُ على الحِوارِ لَقيلَ: "مَرَرْتُ ومَرَّ بي بِزَيْدٍ، وضَرَبْتُ وضَرَبوني قَوْمَكَ"[(١)] .

فَالفِعْلُ الأَوَّلُ في كُلِّ هذا مُعْمَلٌ في المَعْنى وغَيْرُ مُعْمَلٍ في اللَّفْظِ، والآخِرُ مُعْمَلٌ في اللَّفْظِ والمَعْنى مَعاً. ومِنْ خَصائِصِ التَّراكيبِ التي يَتَنازَعُ فيها الفِعْلانِ العَمَلَ في الاسْمِ المُظْهَرِ:

-أَنَّ لِكُلِّ فِعْلٍ فاعِلَهُ، وما زادَ على ذلِكَ فَهُوَ بَدَلٌ :« إذا قُلْتَ "ضَرَبوني وضَرَبْتُهُمْ قَوْمَكَ، جَعَلْتَ القَوْمَ بَدَلاً مِنْ "هُمْ" لأَنَّ الفِعْلَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ فاعِلٍ، والفاعِلُ ههُنا جَماعَةٌ، وضَميرُ الجَماعَةِ الواوُ»[(٢)] .

-وقَدْ يَخْلو الفِعْلُ مِنْ مَفْعولٍ فَيُحْذَفُ، ولا يَخْلو مِنْ فاعِلٍ: «تَقولُ: ضَرَبوني وضَرَبْتُ قَوْمَكَ، إذا أَعْمَلْتَ الآخِرَ فَلا بُدَّ في الأَوَّلِ مِنْ ضَميرِ الفاعِلِ لِئَلاّ يَخْلُوَ مِنْ فاعِلٍ، وإنَّما قُلْتَ "ضَرَبْتُ وضَرَبَني قَوْمُكَ" فَلَمْ تَجْعَلْ في الأَوَّلِ الهاءَ والميمَ لأَنَّ الفِعْلَ قَدْ يَكونُ بِغَيْرِ مَفْعولٍ ولا يَكونُ الفِعْلُ بِغَيْرِ فاعِلٍ ». أَمّا قَوْلُ الشّاعِرِ: "كَفاني -ولَمْ أَطْلُبْ- قَليلٌ مِنَ المالِ" «فَإِنَّما رفعَ لأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ القَليلَ مَطْلوباً، وإنَّما كانَ المَطْلوبُ عِنْدَهُ المُلْكَ وجَعَلَ القَليلَ كافِياً، ولَوْ لَمْ يُرِدْ ذلِكَ ونَصَبَ فَسَدَ المَعْنى». وهذا ضَرْبٌ مِنَ اللَّفْظِ مُعَلَّلٌ بِالمَعْنى المُرادِ مِنَ الخِطابِ.

(١) أَمّا "ضَرَبْتُ و ضَرَبوني قَوْمُكَ" فَإِنَّهُ تَرْكيبٌ يُلْتَمَسُ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الصِّحَّةِ على لُغَةِ "أَكَلوني البَراغيثُ" أو على الحَمْلِ على البَدَلِ مِنْ ضَميرِ الفاعِلِ، كَأَنَّ الكَلامَ: "ضَرَبْتُ وضَرَبَني ناسٌ بَنو فُلانٍ" .

(٢) الكتاب : ١/٧٩ .

أَمّا "ضَرَبَني وضَرَبْتُ قَوْمَكَ" فَوَجْهُ القُبْحِ فيهِ تَنْزيلُ الفِعْلِ الأَوَّلِ مَنْزِلَةَ الثّاني في جَعْلِ اللَّفْظِ لِلْواحِدِ، وفيهِ خَرْقٌ لِقَيْدِ الاحْتِياجِ، احْتِياجِ الفِعْلِ إلى فاعِلٍ .

-لا بُدَّ مِنْ صِلَةٍ ورَبْطٍ بَيْنَ العامِلَيْنِ المُتَنازِعَيْنِ: إمّا بِعَطْفٍ، أَوْ بِعَمَلِ الأَوَّلِ في الثّاني، نَحْوَ قَوْلِه تَعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴿٤﴾﴾ [الجن: ٤]، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴿٧﴾﴾ [الجن: ٧]، أَوْ أَنْ يَكونَ الثّاني جَوابَ أَمْرٍ في الأَوَّلِ نَحو﴿قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ٥]، أَوْ جَوابًا عَنْ سُؤالٍ في الأَوَّلِ نَحْو﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[النساء: ١٧٦]، أَوْ بِارْتِباطِ مَعْنىً نحو﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فَقَدْ حُذِفَ المُتَبَيِّنُ لِدَلالَةِ ما بَعْدَهُ عَلَيْهِ[١] .

-لا يَلْزَمُ اسْتِواءُ العامِلَيْنِ المُتَنازِعَيْنِ في جِهَةِ التَّعَدّي مُطْلَقاً، بَلْ قَدْ يَخْتَلِفُ الطَّلَبُ، فَيَكونُ طَلَبُ أَحَدِهِما على جِهَةِ الفاعِلِيَّةِ وطَلَبُ الآخَرِ على جِهَةِ المَفْعولِيَّةِ وذاكَ على جِهَةِ الظَّرْفِ[٢]، فَمِنْ تَنازُعِ اللّازِمِ والمُتَعَدّي "قامَ و ضَرَبْتُ زَيْداً" ومِثْلُهُ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ٥][٣] .

(١) الزّمخشري، الكشّاف : ١/٣٠٨ .
(٢) أبو حيّان، البحر المحيط : ٧/١٣٠ .
(٣) المصدر نفسه : ٥/٢٣٤ .

-إعْمالُ الثّاني أَكْثَرُ في كَلامِ العَرَبِ بالاسْتِقْراءِ، وكَذا ما وَرَدَ مِنْ جُمَلِ التَّنازُعِ في القُرْآنِ الكَريمِ أُهْمِلَ فيهِ الأَوَّلُ وأُعْمِلَ الثّاني؛ لأَنَّ إِعْمالَ الأَوَّلِ يَقْتَضي الإِضْمارَ في الثّاني[1].

- يَجوزُ أَنْ يَكونَ العامِلانِ المُتَنازِعانِ فِعْلَيْنِ كَما في ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٠]، أَوْ وَصْفَيْنِ ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ [الأعراف: ١٨٨]، أَوْ فِعْلاً و وَصْفاً نَحْو ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، أَوْ مَصْدَرَيْنِ نَحْو ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [الأعراف: ٢٤]، أَوْ ثَلاثَةَ مَصادِرَ نحو ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل: ٨٩]، أَوِ اسْمَ فِعْلٍ و فِعْلاً نَحْو ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾﴾ [الحاقة: ١٩]

-وقَدْ يَكونُ المُتَنازَعُ فيهِ الفاعِلَ نَحْو ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾﴾ [الأنعام: ٩٤]

أَوِ المَفْعولَ نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]. وقَدْ يَكونُ المَطْلوبُ الأَوَّلُ مَفْعولاً والثّاني فاعِلاً نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ٥]

تِلْكَ بَعْضُ خَصائِصِ «تَرْكيبِ التَّنازُعِ». هذا وقَدْ يَرِدُ لَفْظُ الفاعِلِ ضَميراً إِذا ابْتُدِئَ الكَلامُ بِما يُفيدُهُ: «إِذا بَدَأْتَ بِالاسْمِ قُلْتَ: قَوْمُكَ قالوا ذاكَ، وأَبَواكَ قَدْ ذَهَبا؛ لأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ ههُنا إِضْمارٌ في الفِعْلِ وهُوَ أَسْماؤُهُمْ، فَلا

(١) نفسُه: ١٢٧/٣ ، ٣٣٩/٤ .

بُدَّ لِلْمُضْمَرِ أَنْ يَجيءَ بِمَنْزِلَةِ المُظْهَرِ، وحينَ قُلْتَ: ذَهَبَ قَوْمُكَ، لَمْ يَكُنْ في ذَهَبَ إِضْمارٌ، وكَذلِكَ قالَتْ جارِيَتاكَ، وجاءَتْ نساؤُكَ»[(١)]، ولكنْ لا يُجْمَعُ بَيْنَ إِضْمارِ الفاعِلِ وذِكْرِهِ فيما بَعْدُ، فَلا إِضْمارَ في الفِعْلِ إذا كانَ فاعِلُهُ اسْماً ظاهِراً «وإنّما قالَتِ العَرَبُ: "قالَ قَوْمُكَ وقالَ أَبَواكَ"؛ لأَنَّهُمُ اكْتَفَوْا بِما أَظْهَروا عَنْ أَنْ يَقولوا "قالا أَبَواكَ، وقالوا قَوْمُكَ"، فَحَذَفوا ذلِكَ اكْتِفاءً بِما أَظْهَروا». والضّابِطُ في المَسْأَلَةِ أَنَّ الفاعِلَ يَأْتي ضَميراً إذا تَقَدَّمَ إِظْهارُهُ أَوْ تَأَخَّرَ في الكَلامِ، فَيَكونُ الإِضْمارُ بَدَلاً مِنَ الإِظْهارِ وبِمَنْزِلَتِهِ، يُفيدُ ما يُفيدُهُ وَظيفَةً ومَعْنىً. وتَتَقَيَّدُ هذِهِ الصّورَةُ بِأَنْ يَكونَ هذا الضَّميرُ مَرْبوطاً بِالظّاهِرِ المُتَقَدِّمِ. وتَظَلَّ دَلالَةُ الفاعِلِ مَحْفوظَةً في سِياقِ الخِطابِ و مَقاصِدِ المُتَكَلِّمِ مَهْما تَخْتَلِفْ صُوَرُهُ ومَواقِعُهُ .

❁ ❁ ❁

٥- بنيةُ الفاعل الإسناديّةُ، صورٌ وفروعٌ :

- ويَدْخُلُ في لَفْظِ الفاعِلِ المَفْعولُ النّائِبُ عَنِ الفاعِلِ في الإِعْرابِ؛ وذلِكَ لأَنَّ سيبَوَيْهِ دَعاهُ بِلَفْظِ الفاعِلِ: «بابُ المَفعول الذي تَعَدّاهُ فِعْلُهُ إلى مَفْعول، وذلِكَ قَوْلُكَ "كُسِيَ عَبْدُ اللّهِ الثَّوْبَ، وأُعْطِيَ عَبْدُ اللّهِ المالَ" وإِنْ شِئْتَ قَدّمْتَ وأَخَّرْتَ فَقُلْتَ "كُسِيَ الثَّوْبَ زَيْدٌ، وأُعْطِيَ المالَ عَبْدُ الله". فَأَمْرُهُ في هذا كَأَمْرِ الفاعِلِ. وتَقولُ "كُسِيَ زَيْدٌ ثَوْباً" فَلا تُجاوِزُ الثَّوْبَ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ المَنْصوبِ لأَنَّ المَعْنى واحِدٌ وإِنْ كانَ لَفْظُهُ لَفْظَ الفاعِلِ»[(٢)].

(١) الكتاب : ٢/٣٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١/٤١-٤٢ .

فَهُوَ في بابِ اللَّفْظِ فاعِلٌ وفي المَعْنى مَفْعولٌ، ووَظيفَتُهُ النَّحْوِيَّةُ وَظيفَةُ الفاعِلِ لأَنَّهُ مَرْفوعٌ مِثْلُهُ، ويَجْري عَلَيْهِ في أَوْضاعِ اللَّفْظ ما يَجْري على الفاعِلِ.

- ويَدْخُلُ في مَبْحَثِ لَفْظِ الفاعِلِ الفاعِلُ مَحَلاً واللَّفْظُ لَفْظُ الجَرِّ: «هذا بابُ ما حُمِلَ على مَوْضِعِ العامِلِ في الاسْمِ والاسْمِ. وذلِكَ قَوْلُكَ "ما أَتاني مِنْ أَحَدٍ إلاّ زَيْدٌ". وإنَّما مَنَعَكَ أَنْ تَحْمِلَ الكَلامَ على "مِنْ" أَنَّهُ خَلْفٌ أَنْ تَقولَ "ما أَتاني إلاّ مِنْ زَيْدٍ"، فَلَمّا كانَ كذلِكَ حَمَلَهُ على المَوْضِعِ فَجَعَلَهُ بَدَلاً مِنْهُ كَأَنَّهُ قالَ "ما أَتاني أَحَدٌ إلاّ فُلانٌ"؛ لأَنَّ مَعْنى "ما أَتاني أَحَدٌ" و"ما أَتاني مِنْ أَحَدٍ" واحِدٌ، ولكِنَّ "مِنْ" دَخَلَتْ هُنا تَوْكيداً كَما تَدْخُلُ الباءُ في قَوْلِكَ "كَفى بِالشّيبِ والإِسْلامِ"»[1]. وقَدْ زيدَتِ الباءُ في فاعِلِ كَفى في مَواضِعَ كَثيرَةٍ مِنَ القُرْآنِ الكَريمِ نَحْو قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾﴾ [النساء: ٤٥].

وتَخْريجُ الأَمْثِلَةِ والشَّواهِدِ في هذا البابِ على أَنَّ المَحَلَّ مَحْفوظٌ لِلْفاعِلِ، أَمّا اللَّفْظُ فَفيهِ مانِعُ الظُّهورِ، وهُوَ حَرْفُ الجَرِّ الزّائِدُ الذي جيءَ بِهِ لأَغْراضٍ دَلالِيَّةٍ هِيَ إِفادَةُ التَّوْكيدِ في سِياقِ النَّفْيِ وإِطْلاقِ السَّلْبِ. ولَيْسَ مانِعُ الظُّهورِ بِشَيْءٍ زائِدٍ تَسْتَوي مَعَهُ جُمْلَتا "ما أَتاني مِنْ أَحَدٍ" و"ما أَتاني أَحَدٌ"؛ لأَنَّ الاسْتِواءَ مُتَصَوَّرٌ في بِنْيَةِ المَعْنى النَّحْوِيِّ [أَوِ الوَظيفَةِ النَّحْوِيَّةِ المُسْنَدَةِ إلى الأَلْفاظِ] حَيْثُ تَسْتَوي دَلالَةُ "أَحَد" و"مِنْ أَحَدٍ" وهِيَ

(١) الكتاب: ٣١٦/٢ .

الفاعِلِيَّةُ، وتَحُلاّنِ في المَوْضِعِ نفسه. أَمّا مَقاصِدُ الخِطاب فَإِنَّها لا تُسَوّي دَلالَةَ الأَوَّلِ بالثّاني لأَنَّ المُرادَ مِنَ الأَوَّلِ غَيْرُ المُرادِ مِنَ الثّاني. يُمْكِنُ أَنْ يوردَ في هذا السِّياقِ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنعام: ٣٤].

حَيْثُ أُضْمِرَ الفاعِلُ لِدَلالَةِ السِّياقِ عَلَيْهِ، ولكِنَّ الجارَّ والمَجْرورَ هُنا في مَحَلِّ نَصْبٍ حالٌ مِنْ ضَميرِ الفاعِلِ، والجارُّ هُنا أَصْلِيٌّ غَيْرُ زائِدٌ لأَنَّ سيبَوَيْهِ لا يُجيزُ زِيادَتَهُ في الواجِبِ[1]. ومِثْلُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، وقَريبٌ مِنْهُ ولكِنْ بدونِ جارٍّ بَلْ بِحَذْفِ الفاعِلِ ودَلالَةِ السِّياقِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]، و﴿مَّا كَانَ يُغْنِى عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِى نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ [يوسف: ٦٨].

ويُمْكِنُ عَرْضُ بِنْيَةِ الجُمْلَةِ التي وَقَعَ فيها الفاعِلُ مَحَلاًّ في البَيانِ التّالي:

(١) وهُناكَ مِنَ النُّحاةِ مَنْ ذَهَبَ إلى زِيادَتِها في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿لِتُنْذِرَ قَوْماً ما أَتاهُمْ مِنْ نَذيرٍ﴾، و﴿ما يَكونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾، و﴿ما تَأْتيهِمْ مِنْ آيَةٍ﴾ و﴿ما تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ﴾ و﴿ما أَصاب مِنْ مُصيبَةٍ﴾ (أبو حيان، البحر المحيط: ٩٧/٧، ٢٧٨/٨).

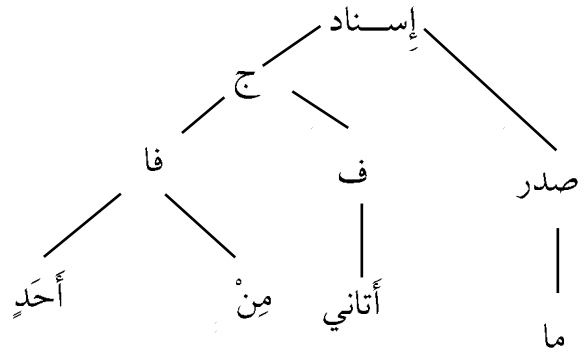

* ب- وأمّا عَلاقَةُ الفاعِلِ بالعامِلِ فيهِ: فَتُخْتَصَرُ في حاجَةِ الفِعْلِ إلى فاعِلٍ، وفي الفَواعِلِ لِغَيْرِ الفِعْلِ، وفي قَيْدِ المُطابَقَةِ المَوْضوعِ على تِلْكَ العَلاقَةِ.

- أَمّا حاجَةُ الفِعْلِ إلى فاعِلٍ فَقَدْ مَرَّ بنا أَنَّ «الفِعْلَ لا بُدَّ لَهُ مِنَ الاسْمِ وإلاّ لَمْ يَكُنْ كَلاماً»(١)، «والفِعْلُ لا بُدَّ لَهُ مِنْ فاعِلٍ»، «ولا يَكونُ الفِعْلُ بِغَيْرِ الفاعِلِ»(٢). ويُفيدُ الفاعِلُ مَعْنى نَحْوِيّاً مُحَدَّداً سواء تَقَدَّمَ على المَفْعولِ أَوْ تَأَخَّرَ: «فَإِنْ قَدَّمْتَ المَفْعولَ وأَخَّرْتَ الفاعِلَ جَرى اللَّفْظُ كَما جَرى في الأَوَّلِ؛ لأَنَّكَ أَرَدْتَ بِهِ مُؤَخَّراً ما أَرَدْتَ بِهِ مُقَدَّماً، ولَمْ تُرِدْ أَنْ تَشْغَلَ الفِعْلَ بِأَوَّلَ مِنْهُ وإِنْ كانَ مُؤَخَّراً في اللَّفْظِ»(٣).

(١) الكتاب : ١/٢١-٢٣ .
(٢) المصدر نفسه : ١/٣١ .
(٣) الكتاب : ١/٣٤ .

وقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ شَريطَةَ التَّفْسيرِ ويُذْكَرُ الفاعِلُ، وذَلِكَ في الاسْتِفْهامِ، نَحْوُ "أَعَبْدُ اللهِ ضَرَبَ أَخوهُ زَيْداً؟"، حَيْثُ قُدِّمَ الفاعِلُ لِلْعِنايَةِ والاهْتِمامِ، وتَصَدَّرَ التَّرْكيبَ أَداةُ صَدْرٍ. ويُشْتَرَطُ ههُنا قَيْدُ التَّناسُبِ، فَتَأْتي جُمْلَةُ الفِعْلِ والفاعِلِ بِصيغَةِ الاسْتِفْهامِ مُصَدَّرَةً بِأَداةِ اسْتِفْهامٍ واقِعَةٍ على الفاعِلِ، فَيَكونُ الفاعِلُ مَوْضِعَ عِنايَةٍ واهْتِمامٍ؛ لأَنَّهُ اللَّفْظُ المُسْتَفْهَمَ عَنْهُ، والأَلِفُ أَداةُ اسْتِفْهامٍ أَيْ لِطَلَبِ الفَهْمِ، والمُرادُ بِالاسْتِفْهامِ فيهِ التَّصْديقُ[(١)]. ويَنْتَهي التَّرْكيبُ بِضَميرٍ رابِطٍ يَرْجِعُ على الأَوَّلِ، ويُشْتَرَطُ فيهِ قَيْدُ المُطابَقَةِ بَيْنَ صَدْرِ التَّرْكيبِ وعَجُزِهِ وإِجْراءُ حُكْمِهِ عَلَيْهِ. وقَدْ خَرَجَ الاسْمُ المَرْفوعُ مِنْ أَنْ يُنْصَبَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ لانْتِفاءِ النّاصِبِ فَارْتَفَعَ على الفاعِلِيَّةِ. ويَتَجَلّى قَيْدُ التَّناسُبِ في مُناسَبَةِ الرَّفْعِ في الاسْمِ الأَوَّلِ مِنَ المِثالِ للرَّفْعِ في الفاعِلِ الثّاني، مِثْلَما ناسَبَ المَنْصوبُ المُتَأَخِّرُ المَنْصوبَ المُتَقَدِّمَ في نَحْوِ "أَعَبْدَ اللّهِ ضَرَبَ أَخاهُ زَيْدٌ؟" حَيْثُ اتَّخَذَ المُسْتَفْهَمُ عَنْهُ الواقِعَةُ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ إِعْرابَ ما هُوَ مِنْ سَبَبِهِ. و يَتَجَلّى قَيْدُ التَّناسُبِ في قَوْلِ سيبَوَيْهِ: «الذي مِنْ سَبَبِ عَبْدِ اللّهِ مَرْفوعٌ فاعِلٌ، والذي لَيْسَ مِنْ سَبَبِهِ مَفْعولٌ، فَيَرْتَفِعِ الذي لَيْسَ مِنْ سَبَبِهِ كَما يَنْتَصِبُ إِذا انْتَصَبَ» [(٢)].

(١) و قَدْ تَأْتي الأَلِفُ لِتَمامِ التَّصْديرِ، وتُقَدَّمُ على حَرْفِ العَطْفِ تَنْبيهاً على أَصالَتِها في التَّصْديرِ خِلافاً لأَخَواتِها. وقَدْ ذَكَرَ ابْنُ هِشامٍ أَنَّ هذا مَذْهَبُ سيبَوَيْهِ (ابنُ هشام الأنصاري، مُغني اللّبيب عن كتُب الأعاريب، ص:٢٢).

(٢) الكتاب : ١/١٠٢ .

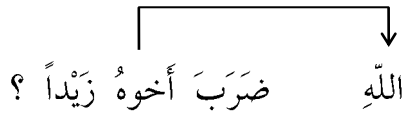

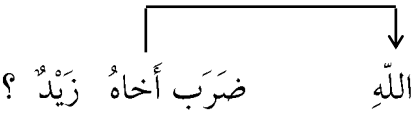

وهذا ضَرْبٌ مِنَ التَّناسُبِ بَيْنَ الشَّيْءِ وسَبَبِيِّهِ، أَوْ ما يُمْكِنُ تَسْمِيَتُهُ بِـ"تَشاكُلِ الجُمَلِ" (١).

أَمّا الفاعِلُ لِغَيْرِ الفِعْلِ فَهُوَ كُلَّ فاعِلٍ وَرَدَ وَصْفاً جارياً على فِعْلِهِ في العَمَلِ سواء كانَ اسْمَ فاعِلٍ أَوْ صِفَةً مُشَبَّهَةً نَحْوَ قَوْلِنا "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلازِمِكَ" حَيْثُ تَكونُ الصِّفَةُ نَعْتاً للنَّكِرَةِ، و مِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ :

ونَظَرْنَ مِنْ خلَلِ الخُدورِ بِأَعْيُنٍ مَرْضى مُخالِطِها السّقامُ صِحاحِ

° أَمّا اسْمُ الفاعِلِ الجاري على الفِعْلِ في رَفْعِ فاعِلِهِ بَعْدَهُ فَقَدْ وَرَدَ في "بابِ ما يَجْري عَلَيْهِ صِفَةُ ما كانَ مِنْ سَبَبِهِ وصِفَةُ ما الْتَبَسَ بِهِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ كَمجْرى صِفَتِهِ التي خَلصَتْ لَهُ "(٢). ومِنَ الأَمْثِلَةِ على البابِ :

١- مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ أَبوهُ رَجُلاً

٢- مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلازِمٍ أَبوهُ رَجُلاً

(١) أبو عليّ الفارِسيّ، التَّعْليقَةُ على كِتابِ سيبَوَيْهِ: ١٢٦/١ .
(٢) الكتاب : ١٨/٢ .

٣- مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلازِمٍ أَباهُ رَجُلٌ

٤- مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخالِطٍ أَباهُ داءٌ

٥- مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقَةٍ جارِيَتانِ يُحِبُّهُما .

فالمِثالانِ الأَوَّلانِ يُفيدانِ الصِّفَةَ الجارِيَةَ على الفِعْلِ في العَمَلِ، وهِيَ عِبارَةٌ عَنْ مُرَكَّبٍ وَصْفِيٍّ مُكَوَّنٍ مِن اسْمِ فاعِلٍ [ضارب، ملازم، مخالط]، ومِنَ الاسْمِ المَرْفوعِ بَعْدَهُ وهُوَ الفاعِلُ [الأب] وهُوَ مُضافٌ إلى ضَميرٍ [هو الهاء] هُوَ مِنْ سَبَبِ الرَّجُلِ الأَوَّلِ .

أَمّا المِثالُ الثّالِثُ فَهُوَ عَلَمٌ على ما الْتَبَسَ بِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ [الصّفَةُ "ملازم" وفاعِلُها الرَّجُلُ الثّاني]، وتَنوينُ اسْمِ الفاعِلِ واطِّراحُهُ سَواء، حَيْثُ يَسْتَوي "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلازِمٍ أَباهُ رَجُلٌ" و"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلازِمِ أَبيهِ رَجُلٌ": «فَإِنْ أَلْقَيْتَ التَّنْوينَ جَرى مجْرى الأَوَّلِ إذا أَرَدْتَ ذلِكَ المَعْنى، ولكِنَّكَ تُلْقي التَّنْوينَ تَخْفيفاً»[1]، وتُعْتَبَرُ هُنا المُطابَقَةُ بَيْنَ الاسْمِ المَنْعوتِ وبَيْنَ المُرَكَّبِ الوَصْفِيِّ كُلِّهِ، الذي يَعودُ مِنْهُ ضَميرٌ رابِطٌ يَشُدُّهُ بِالمَنْعوتِ ويُحَصِّلُ بَيْنَهُما المُطابَقَةَ المَعْنَيَّةَ. إنَّ التَّرْكيبَيْنِ [مُلازِمٍ أَباهُ] و[مُلازِمِ أَبيهِ] مُسْتَوِيانِ عِنْدَ سيبَوَيْهِ لَفْظاً وعَمَلاً. وتُعْتَبَرُ الإِضافَةُ مُلْحَقَةً بِالتَّنْوينِ ومُعاقِبَةً لَهُ وبِمَنْزِلَتِهِ، مَعَ قَيْدِ إِرادَةِ المُتَكَلِّمِ العَرَبِيِّ واسْتِعْمالِهِ، ولَيْسَ بِمُطْلَقِ تَضْمينِ لَفْظٍ مَعْنى لَفْظٍ آخَرَ، وقَدْ بَيَّنَ القَيْدَ بِقَوْلِهِ: «الصّفَةُ إذا كانَتْ للأَوَّلِ فَالتَّنْوينُ وغَيْرُ التَّنْوينِ سَواء، إذا أَرَدْتَ بِإِسْقاطِ التَّنْوينِ مَعْنى التَّنْوينِ».

(١) المصدر نفسه : ٢/١٨-١٩-٢٠ .

والقَيْدُ الآخَرُ أَنَّهُ إذا عُرِّفَتِ الصِّفَةُ العامِلَةُ تَعَيَّنَتِ الإضافَةُ ولا يُحتَمَلُ التَّنْوينُ حينَئِذٍ، وذلِكَ نَحْوُ "مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللّهِ المُلازِمِهِ أَبوهُ"، حَيْثُ جَرَتِ الصِّفَةُ المُعَرَّفَةُ على المَعْرِفَةِ. أَمّا في المَعْنى فَالإضافَةُ تَخْتَلِفُ عَنِ التَّنْوينِ في الزَّمانِ المُرادِ حُصولُ الصِّفَةِ فيهِ.

° أَمّا الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ باسْمِ الفاعِلِ فَيُفيدُها قَوْلُهُ: «هذا بابُ ما جَرى مِنَ الأَسْماءِ التي مِنَ الأَفْعالِ وما أَشْبَهَها مِنَ الصِّفاتِ التي لَيْسَتْ بِعَمَلِ نَحْوِ الحَسَنِ والكَريمِ وما أَشْبَهَ ذلِكَ مجْرى الفِعْلِ إذا أَظْهَرْتَ بَعْدَهُ الأَسْماءَ أَوْ أَضْمَرْتَها وذلِكَ قَوْلُكَ "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبَواهُ" و"أَحَسَنٌ أَبَواهُ؟" فَصارَ هذا بِمَنْزِلَةِ "قالَ أَبَواكَ" و"قالَ قَوْمُكَ"»[1]. فَقَدِ ارْتَفَعَ "أَبَواهُ" بِالصِّفَةِ "حَسَنٌ" جَرْياً على الفِعْلِ في الرَّفْعِ يُفيدُ ذلِكَ قَوْلُهُ أَيْضاً: «هذا بابُ ما جَرى مِنَ الصِّفاتِ غَيْرِ العَمَلِ على الاسْمِ الأَوَّلِ إذا كانَ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ، وذلِكَ قَوْلُكَ "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبوهُ" ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَريمٍ أَخوهُ" وما أَشْبَهَ هذا». وتَجْري الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ على مَوْصوفِها حَتّى تَصيرَ بِمَنْزِلَتِهِ، وذلِكَ نَحْوُ "مَرَرْتُ بِالْكَريمِ أَبوهُ" و"أَتاني الحَسَنَةُ أَخْلاقُهُ". فَالفِعْلُ (مَرَّ وأَتى) لَمْ يَقَعْ على الصِّفَةِ (الكَريم والحَسَنَة) بَلْ وَقَعَ على مُلابِسِ لَها مَعْنىً مَعْمولِها، بِالرَّفْعِ لَفْظاً، وكَأَنَّهُ في اللَّفْظِ "مَرَرْتُ بِالكَريمِ" و"أَتاني الحَسَنُ"، فَجَرى مجْرى الاسْمِ مِثْلَما جَرى مجْرى الصِّفَةِ .

ويَظْهَرُ مِنْ هذِهِ الأَبْوابِ رَبْطُ اللَّفْظِ بِالمَعْنى أَوِ الإعْرابِ بِالدَّلالَةِ. فَمِنْ سِماتِ اللَّفْظِ والتَّرْكيبِ أَنَّ الوَصْفَ تابِعٌ للاسْمِ قَبْلَهُ، مُنَزَّلٌ مِنْهُ مَنْزِلَةَ

(١) الكتاب : ٣٦/٢ .

الصِّفَةِ لَهُ، ومِنْ سِماتِ المَعْنى أَنَّ الذي جَوَّزَ الإِجْراءَ أَو التَّنْزيلَ هُوَ أَنَّ المَوْصوفَ الحَقيقِيَّ مُتَّصِلٌ بالاسْمِ بِسَبَبِيِّهِ، وأَداةُ الرَّبْطِ الهاءُ.

وبالجُمْلَةِ فَإِنَّ الفاعِلَ يُلْتَمَسُ في كُلِّ مَقولَةٍ تُفيدُ في ذاتِها وَصْفاً، سَواء أَكانَتْ خَبَراً لِمُبْتَدَإٍ أَوْ لِفِعْلٍ ناقِصٍ أَوْ لِحَرْفٍ مُشَبَّهٍ بِالفِعْلِ، أَمْ كانَتْ حالاً، ويَكونُ مُسْتَتِراً إِذا اكْتُفِيَ بِالصِّفَةِ أَوْ بارِزاً إِذا الْتَبَسَ بِالوَصْفِ بِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ .

* جـ-إِشْكالُ المُطابَقَةِ بَيْنَ الفاعِلِ و العامِلِ فيهِ: يَتَّصِلُ بِالجانِبِ العَلاقِيِّ في الفاعِلِ قَضِيَّةُ المُطابَقَةِ بَيْنَ العامِلِ والفاعِلِ بَعْدَهُ. فَإِذا كانَ العامِلُ فِعْلاً فَلا يَخْلو مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

-إِمّا أَنْ يَتَأَخَّرَ عَلَيْهِ الاسْمُ فَيَكون فاعِلاً لَفْظاً ومَعْنىً، وتَكون المُطابَقَةُ بَيْنَ الفِعْلِ والفاعِلِ في التّذْكيرِ والتَّأْنيثِ دونَ العَدَدِ، وهِيَ مُطابَقَةٌ ناقِصَةٌ: «حينَ قُلْتَ "ذَهَبَ قَوْمُكَ" لَمْ يَكُنْ في ذلِكَ إِضْمارٌ، وكَذلِكَ "قالَتْ جارِيَتاكَ" و"جاءَتْ نساؤُكَ"»[(١)]. وإِذا عُطِفَ على الفاعِلِ فَإِنَّهُ لا يُراعى إِلاّ المَعْطوفُ عَلَيْهِ في المُطابَقَةِ، وذلِكَ واردٌ في القُرْآنِ الكَريمِ نَحْو: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح:١١]، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]، ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٦٥]، ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧].

(١) الكتاب : ٣٨/٢ .

وقَدْ تَشُذُّ بَعْضُ العِباراتِ عَنْ قاعِدَةِ المُطابَقَةِ ولكِنْ بقَيْدٍ كَقَيْدِ السَّماعِ فَيَنْقَلِبُ القِياسُ، حَيْثُ تَخْتَلُّ المُطابَقَةُ في التَّذْكيرِ والتَّأْنيثِ نَحْو قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: "قالَ فُلانَةُ" [(١)]، وفي العَدَدِ نَحْو قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: "ضَرَبوني قَوْمُكَ" و"ضَرَباني أَخَواكَ" فَشَبَّهوا هذا بالتّاءِ التي يُظْهِرونَها في "قالَتْ فُلانَةُ" وكَأَنَّهُمْ أَرادوا أَنْ يَجْعَلوا لِلْجَمْعِ عَلامَةً كَما جَعَلوا لِلْمُؤَنَّثِ، وهِيَ قَليلَةٌ، نَحو قَوْلِ الشّاعِرِ:

ولـــكِنْ دِيـــافِيٌّ أَبـــوهُ وأُمُّـــهُ بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقاربُهْ[(٢)]

وقَدْ تَشُذُّ بقَيْدِ طول الكَلامِ الذي فيهِ فَصْلٌ بَيْنَ الفِعْلِ والفاعِلِ، نَحْو "حَضَرَ القاضِيَ امْرَأَةٌ"، حَيْثُ يَكونُ الطّولُ بَدَلاً مِنْ ذِكْرِ عَلامَةِ المُطابَقَةِ «لأَنَّهُ إذا طالَ الكَلامُ كانَ الحَذْفُ أَجْمَلَ، وكَأَنَّهُ شَيْءٌ يَصيرُ بَدَلاً مِنْ شَيْءٍ. وإِنَّما حَذَفوا التّاءَ [أَيْ خَرَجَ الكَلامُ عَنِ المُطابَقَةِ في التَّأْنيثِ] لأَنَّهُمْ صارَ عِنْدَهُمْ إِظْهارُ المُؤَنَّثِ يَكْفيهِمْ عَنْ ذِكْرِهِمُ التّاءَ كَما كَفاهُمُ الجَميعُ والاثْنانِ -حينَ أَظْهَروهُمْ- عَنِ الواوِ والأَلِفِ»[(٣)]. ومِثْلُهُ مِمّا فُصِلَ فيهِ بَيْنَ الفِعْلِ المُذَكَّرِ والفاعِلِ المُؤَنَّثِ في القُرْآنِ الكَريمِ كَثيرٌ نَحْو قَوْلِهِ تَعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾ [آل عمران: ١٣] ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]، ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُۢبِذَ بِٱلْعَرَآءِ

(١) الكتاب: ٢/٣٨ .
(٢) الكتاب : ٢/٤٠ .
(٣) الكتاب : ٢/٣٨ .

﴿وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴿٤٩﴾﴾ [القلم: ٤٩]. وعَدَمُ المُطابَقَةِ -هذا- لُغَةٌ في الوَصْلِ شاذَّةٌ تُسْمَعُ مِنْ غَيْرِ قِياسٍ حَيْثُ جَعَلوا لِلْجَمْعِ عَلامَةً مِثْلَما جُعِلَتْ لِلْمُؤَنَّثِ، خِلافاً لِلُّغَةِ الفاصِلَةِ نَحْو "انْطَلَقوا، بَنو فُلانٍ".

وقَدْ تَشُذُّ بِقَيْدِ البَدَلِيَّةِ «أَمّا قَوْلُهُ جَلَّ ثَناؤُهُ: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، فَإِنَّما يَجيءُ على البَدَلِ وكَأَنَّهُ قالَ "انْطَلَقوا" فَقيلَ لَهُ "مَنْ ؟" فَقالَ "بَنو فُلانٍ"...»[(١)].

أَوْ بِقَيْدِ المَعْنى، حَيْثُ تَرِدُ المُطابَقَةُ في المَعْنى لا في اللَّفْظِ نَحْو قَوْلِهِ تَعالى ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]. وربَّما قالوا في بَعْضِ الكَلامِ "ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصابِعِهِ"، وإِنَّما أُنِّثَ "بَعْض" لأَنَّهُ أُضيفَ إلى مُؤَنَّثٍ هُوَ مِنْهُ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ لَمْ يُؤَنَّثْ، ولَوْ قيلَ: "ذَهَبَتْ عَبْدُ أُمِّكَ لَمْ يَجُزْ". ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَقولُ "اجْتَمَعَتْ أَهْلُ اليَمامَةِ، لأَنَّ أَصْلَ الكَلامِ "اجْتَمَعَتِ اليَمامَةُ، والمَعْنى "أَهْلُ اليَمامَةِ":«فَأَنَّثَ الفِعْلَ في اللَّفظِ إِذْ جَعَلَهُ في اللَّفْظِ لِلْيَمامَةِ، فَتَرَكَ اللَّفْظَ يَكونُ على ما يَكونُ عَلَيْهِ في سَعَةِ الكَلامِ»[(٢)].

-أَمّا الأَمْرُ الثّاني في إِشْكالِ المُطابَقَةِ بَيْنَ الفاعِلِ و العامِلِ فيهِ فَهُوَ أَنَّ الاسْمَ قَدْ يَتَقَدَّمُ على الفِعْلِ فَيَكونُ مُبْتَدَأً لَفْظاً، فاعِلاً في المعْنى، وتُشْتَرَطُ المُطابَقَةُ التّامَّةُ بَيْنَ الاسْمِ والفِعْلِ: «إِذا بَدَأْتَ بِالاسْمِ قُلْتَ "قَوْمُكَ قالوا ذاكَ" و"أَبَواكَ قَدْ ذَهَبا"؛ لأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ ههُنا إِضْمارٌ في الفِعْلِ وهُوَ أَسْماؤُهُمْ، فَلا بُدَّ أَنْ يَجيءَ المُضْمَرُ بِمَنْزِلَةِ المُظْهَرِ» ويُطابِقَهُ. يَقولُ

(١) الكتاب : ٢/ ٤١ .
(٢) الكتاب : ١/ ٥٣ .

السّيرافيَّ شارحاً مَذْهَبَ سيبَوَيْهِ: «إذا ثَنَّيْتَ شَيْئاً مِنْ هذا أَوْ جَمَعْتَهُ فَالوَجْهُ رَفْعُهُ بالابْتِداء لأَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ عَنْ مَذْهَبِ الفِعْلِ بِتَرْكِ التَّوْحيدِ»(١). وتَأْويلُ المَسْأَلَةِ أَنَّ اسْمَ الفاعِلِ خَرَجَ عَنْ جَرَيانِهِ على الفِعْلِ إلى مَذْهَبِ الاسْمِ: «فَإِذا جَعَلَهُ اسْماً لَمْ يَكُنْ إلاّ الرَّفْعُ على كُلِّ حال. تَقولُ "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلازِمُهُ رَجُلٌ" أَيْ "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صاحِبُ مُلازَمَتِهِ رَجُلٌ"، فَصارَ هذا كَقَوْلِكَ "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخوهُ رَجُلٌ"، وتَقولُ على هذا الحَدِّ "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلازِموهُ بَنو فُلانٍ"، فَقَوْلُكَ "مُلازِموهُ" يَدُلُّكَ على أَنَّهُ اسْمٌ». ويَعْني ذلِكَ أَنَّ اسْمَ الفاعِلِ إذا طابَقَ الاسْمَ المَرْفوعَ بَعْدَهُ مُطابَقَةً تامَّةً رُفِعَ بِالابْتِداءِ وانْقَطَعَ عَمّا قَبْلَهُ؛ لأَنَّهُ أُخْرِجَ عَنْ مَذْهَبِ الفِعْلِ بِتَرْكِ التَّوْحيدِ .

وقَدْ يَتَقَدَّمُ الاسْمُ -وهُوَ فاعِلٌ- على فِعْلِهِ بَعْدَ حَرْفٍ مِنَ الحُروفِ المُخْتَصَّةِ بِالأَفْعال. يَقولُ سيبَوَيْهِ: «هذا بابُ الحُروفِ التي لا يَليها بَعْدَها إلاّ الفِعْلُ ولا تُغَيِّرُ الفِعْلَ عَنْ حالِهِ. فَمِنْ تِلْكَ الحُروفِ "قَدْ وسَوْفَ، وربَّما وقَلَّما وأَشْباهُهُما، وهَلاّ ولَوْلا وأَلا" [...] وقَدْ يَجوزُ في الشِّعْرِ تَقْديمُ الاسْمِ، نَحْو قَوْلِ الشّاعِرِ:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما وصالٌ على طول الصُّدودِ يَدومُ

وإنّما الكَلامُ: وقَلَّما يَدومُ وِصالٌ»(٢) .

وإذا كانَ العامِلُ غَيْرَ فِعْلٍ فَإِنَّ لِلْمُطابَقَةِ بَيْنَهُ وبَيْنَ الاسْمِ بَعْدَهُ صُوَراً، مِنْها المُطابَقَةُ بَيْنَ اسْمِ الفاعِلِ الجاري مجْرى الفِعْلِ في العَمَلِ وبَيْنَ الفِعْلِ

(١) الكتاب : ٢/٤١ (الحاشية) .
(٢) الكتاب : ١/٣١ .

بَعْدَهُ، في التَّذْكير والتّأنيثِ دونَ العَدَدِ، وذلكَ نَحْو "أَذاهِبَةٌ جاريَتاكَ"[١]، ونَحْو "مَرَرْتُ برَجُلٍ ضاربٍ أَبـوهُ رَجُـلاً" و"مَـرَرْتُ برَجُـلٍ ضـاربٍ أَبـاهُ رَجُلٌ"[٢]. عَلامَةُ إجْراءِ اسْمِ الفاعِلِ مجْـرى الفِعْـلِ في حُصـولِ المُطابَقَـةِ المَذْكورَةِ سَلامَةُ بِنائِهِ في الجَمْعِ، أَوْ ما يُمْكِنُ تَسْمِيَتُهُ بِقَيْدِ جَمْعِ السَّلامَةِ، وهُوَ قَيْدٌ لَفْظِيٌّ، «إنّما يَجْري مجْرى الفِعْلِ ما دَخَلَهُ الأَلِفُ والنّونُ والواوُ والنّونُ في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ ولمْ يُغَيِّرْهُ، نَحْو قَوْلِكَ: حَسَنٌ وحَسَنانِ، فَالتَّثْنِيَةُ لَمْ تُغَيِّرْ بِناءَهُ. وتقولُ: حَسَنونَ. فَالواوُ والنّونُ لَمْ تُغَيِّرِ الواحِدَ»[٣].

ومِمّا يُلْحَقُ باسْمِ الفاعِلِ في جَرَيانِهِ على الفِعْلِ ومُوافَقَتِهِ لِقَيْـدِ سَـلامَةِ بِناءِ الجَمْعِ قَوْلُ الخَليلِ: «وكَذلِكَ شابٌّ وشَيْخٌ وكَهْـلٌ، إذا أَرَدْتَ شـابِّينَ وشَيْخِينَ وكَهْلينَ، تَقولُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ كَهْـلٍ أَصْـحابُهُ، ومَـرَرْتُ برَجُـلٍ شابٍّ أَبَواهُ»[٤] وقَدْ بَيَّنَ السِّيْرافِيُّ هذا الجَرَيـانَ وحُكْـمَ المُطابَقَـةِ بقَوْلِـهِ: «الصِّفَةُ الجاريَةُ مجْرى الفِعْلِ تُجْمَعُ جَمْعَ سَلامَةٍ، كَما أَنَّ الفِعْلَ يَتَّصِلُ بِهِ تَثْنِيَةُ الضَّميرِ وجَمْعُهُ، فَلِـذلِكَ صـارَ "شـابّ أَبـوهُ" علـى مَـذْهَبِ شـابِّينَ وشَيْخينَ وكَهْلينَ أَيْ مَذْهَبِ شَبّوا وشـاخوا واكْتَهَلـوا. وإذا تَقَـدَّمَ الفِعْـلُ وُحِّدَ. واسْمُ الفاعِلِ المُوَحَّدُ المُقَدَّمُ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ المُقَدَّمِ المُوَحَّدِ»[٥].

(١) الكتاب: ٣٦/٢ .
(٢) الكتاب: ١٨/٢ .
(٣) الكتاب : ٤٢/٢-٤٣ .
(٤) الكتاب: ٤١/٢ .
(٥) الكتاب: ٤١/٢ (حاشية المحقق) .

وهُناكَ قَيْدٌ آخَر يَغْلبُ أَنْ يُلازِمَ تَرْكيبَ اسْمِ الفاعِلِ العامِلِ عَمَلَ الفِعْلِ إذا ابْتُدِئَ بِهِ الكَلامُ، وهُوَ قَيْدُ الاعْتِمادِ، أَيْ اعْتِمادِ اسْمِ الفاعِلِ المُبْتَدَإِ على حَرْفِ اسْتِفْهامٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ على كَلامٍ سابِقٍ. وقَدْ تَسْقُطُ المُطابَقَةُ في المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ فَيَأْتي الاسْمُ الجاري على الفِعْلِ مُذَكَّراً والفاعِلُ مُؤَنَّثاً، وذلِكَ لأَسْبابٍ دَلالِيَّةٍ تَتَّصِلُ بِمَقامِ الخِطابِ ويَكونُ اللَّبْسُ مَأْموناً. ومِنْ هذِهِ الأَسْبابِ أَنَّ المُطابَقَةَ مَعَ الفِعْلِ يَحْظى بِها الفاعِلُ العاقِلُ تَفْضيلاً لَهُ وتَقْديماً على غَيْرِ الْعاقِلِ الذي يَجوزُ أَلاّ يُطابِقَ الفِعْلَ: «فَرَّقوا بَيْنَ الآدَمِيّينَ وغَيْرِهِمْ [...] مِمّا جاءَ في القُرْآنِ مِنَ المَواتِ قَدْ حُذِفَتْ فيهِ التّاءُ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وهذا النَّحْوُ كَثيرٌ في القُرْآنِ. أَلا تَرى أَنَّ لَهُمْ في الجَميعِ حالاً لَيْسَتْ لِغَيْرِهِمْ، لأَنَّهُمُ الأَوَّلونَ وأَنَّهُمْ قَدْ فُضِّلوا بما لَمْ يُفَضَّلْ بِهِ غَيْرُهُمْ مِنَ العَقْلِ والعِلْمِ، وأَمّا الجَميعُ مِنَ الحَيَوانِ الذي يُكَسَّرُ عَلَيْهِ الواحِدُ فَبِمَنْزِلَةِ الجَميعِ مِنْ غَيْرِهِ الذي يُكَسَّرُ عَلَيْهِ الواحِدُ في أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ. وما أَشْبَهَ ذلِكَ يَجْري هذا المَجْرى؛ لأَنَّ الجَميعَ يُؤَنَّثُ وإِنْ كانَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُ مُذَكَّراً مِنَ الحَيَوانِ. فَلَمّا كانَ ذلِكَ صَيَّروهُ بِمَنْزِلَةِ المَواتِ؛ لأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنَ الأَوَّلِ الأَمْكَنِ حَيْثُ أَرَدْتَ الجَميعَ، فَلَمّا كانَ ذلِكَ احْتَمَلوا أَنْ يُجْروهُ مَجْرى الجَميعِ المَواتِ، قالوا: جاءَ جَواريكَ، وجاءَ نساؤُكَ، وجاءَ بَناتُكَ، وقَوْلُه تَعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾»[1]، ومِنْهُ قَوْلُهُ أَيْضاً: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٠]، مَعَ الفَصْلِ بَيْنَ الفِعْلِ المُذَكَّرِ والفاعِلِ المُؤَنَّثِ.

(١) الكتاب: ٣٩/٢.

لَقَدْ فَرَّقَ سيبَوَيْهِ بَيْنَ المَواتِ والحَيوانِ، ودَلَّتْ أَلْفاظُ المَواتِ والحَيوانِ والآدَمِيّينَ أَنَّ لَهُ تَصَوُّراً في ما تَتَضَمَّنُهُ الأَلْفاظُ مِنْ سِماتٍ وخَصائِصَ دَلالِيَّةٍ وهِيَ قاعِدَةٌ دلالِيَّةٌ تَقومُ على أَساسِها المُطابَقَةُ أَوْ عَدَمُها؛ ذلِكَ أَنَّ العَرَبَ جَعَلَتْ لِلْعاقِلِ اخْتِصاصاً في اللَّفْظِ يَفْصِلُ بَيْنَهُ وبَيْنَ غَيْرِ العاقِلِ في جَمْعِ السَّلامَةِ؛ لأَنَّ العاقِلَ مُتَكَلِّمٌ ومُخاطَبٌ ولَهُ مَقاصِدُ خِطابٍ، أَمّا غَيْرُ العاقِلِ فَقَدْ أُلْحِقَ بِلَفْظِ المُؤَنَّثِ في لِسانِ العَرَبِ، لأَنَّهُ فَرْعٌ على العاقِلِ ومُنْحَطٌّ عَنْهُ دَرَجَةً، مِثْلَما تَفَرَّعَ المُؤَنَّثُ عَنِ المُذَكَّرِ وقَلَّ عَنْهُ، فَجُمِعَ غَيْرُ العاقِلِ بِالأَلِفِ والتّاءِ جَمْعَ سَلامَةٍ كَما جُمِعَ مُؤَنَّثُ العاقِلِ[(١)].

ومِنْ صُوَرِ المُطابَقَةِ أَيْضا المُطابَقَةُ بَيْنَ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ وفاعِلِها حَمْلاً على مُطابَقَةِ الفاعِلِ لِلْفِعْلِ. وقَدْ صَرَّحَ بِهذا الحَمْلِ سيبَوَيْهِ في "بابِ ما جَرى مِنَ الأَسْماءِ التي مِنَ الأَفْعالِ وما أَشْبَهَها مِنَ الصِّفاتِ التي لَيْسَتْ بِعَمَلِ نَحْوِ الحَسَنِ والكَريمِ وما أَشْبَهَ ذلِكَ مَجْرى الفِعْلِ إِذا أَظْهَرْتَ بَعْدَهُ الأَسْماءَ أَوْ أَضْمَرْتَها. وذلِكَ قَوْلُكَ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبَواهُ"، و"أَحَسَنٌ أَبَواهُ ؟" و"أَخارِجٌ قَوْمُكَ؟" فَصارَ هذا بِمَنْزِلَةِ "قالَ أَبَواكَ" و"قالَ قَوْمُكَ"»[(٢)].

أَمّا إِذا سَقَطَ قَيْدُ جَمْعِ السَّلامَةِ فَإِنَّ المطابَقَةَ في العَدَدِ تَحْصُلُ، ويَكونُ ذلِكَ في الصِّفاتِ التي لا تَجْري مجْرى الفِعْلِ في عَمَلِ الرَّفْعِ، نَحْوِ "عورٌ قَوْمُكَ؟" ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ صُمٍّ قَوْمُهُ" و"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِسانٍ قَوْمُهُ" «ولَيْسَ

(١) أمّا إذا كُسِّرَ بناءُ الجَمْعِ فَإِنَّهُ يَجوزُ عَدَمُ المُطابَقَةِ، ويسْلكُ العاقِلُ مَسْلَكَ المُؤَنَّثِ المُفْرَدِ، نحو ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ﴾ و﴿قالَتِ الأَعْرابُ﴾، ﴿وقالَ نِسْوَةٌ﴾، و "هِيَ الرِّجالُ". وهذا بابٌ مِنْ أَبْوابِ المَعْنى في مَبْحَثِ الفاعِلِ.

(٢) الكتاب : ٣٦/٢ .

يَجْري هذا مجْرى الفِعْلِ. أَمّا حِسانٌ وعورٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ كُسِّرَ عَلَيْهِ الواحِدُ، فَجاءَ مَبْنِيّاً على مِثال كَبناء الواحِدِ، وخَرَجَ مِنْ بناء الواحِدِ إلى بناءٍ آخَرَ لا تَلْحَقُهُ في آخِرِهِ زِيادَةٌ. فَمِنْ ثَمَّ صارَ حِسانٌ وما أَشْبَهَهُ بِمَنزِلَةِ الاسْمِ الواحِدِ، نَحْو مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جُنُبٍ أَصْحابُهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَرورَةٍ قَوْمُهُ. فَاللَّفْظُ واحِدٌ والمعْنى جَميعٌ»[1]، فَحُمِلَ المكَسَّرُ جَمْعاً (حِسان، صُمّ، عور) عَلى السّالِمِ إِفْراداً في رَفْعِ الاسْمِ بَعْدَهُ، ولكِنَّهُ لا يَجْري مجْراهُ في عَدَمِ المطابَقَةِ في العَدَدِ هٰهُنا. ومِنْهُ قَوْلُ أبي ذؤيْب الهُذليّ:

بَعــيدُ الغَــزاةِ فــَما إِنْ يَــزا لُ مُضْــطَمِرًا طُرَّتــاهُ طريحــا

ومن ذلك هذه المقاطعُ الـمُقتَطَعَة من الشّواهدِ التي جَمَعَت بين الصفة والموصوف [المركّب الوصفيّ]، تدلُّ على عَدَمِ الـمُطابقَة بينـهما لفظاً، ولكنّه يُشترَط رابط الضّمير الذي يقومُ مقام المطابَقَة المرجوَّة: [طَـويلاً سَواريهِ / شَديدًا دَعائِمُهْ / لَئيمٌ مَآثِرُهْ / مُسْتَحِنٌّ بها الرِّياحُ / مَسْـقَيٌّ بهـا السِّمام / مَحْمولاً عَلَيَّ ضَغينَةٌ / أَذاهِبٌ فُلانَةُ؟ وأَحاضِرٌ القاضِيَ امْرَأَةٌ؟]

فَقاعِدَةُ إِحالَةِ الضَّمير - في بِنْيَةِ المُركَّـبِ الوَصْـفِيِّ - إلى مَرْجِعِـهِ تَـتِمُّ خـارِجَ المُركَّـبِ الوَصْـفِيِّ، أَيْ بَيْنَـهُ و بَـيْنَ «مُؤَلِّـفِ الاعْتِمـادِ» وقاعِـدَةُ المُطابَقَةِ تَتِمُّ داخِلَ المُركَّبِ.

ومِمّا يُشْبِهُ صُوَرَ العامِلِ ومَرْفوعِهِ في المُطابَقَةِ أَوْ عَدَمِها مـا يَـرِدُ اسْـماً غَيْرَ وَصْفٍ ويكونُ هُوَ وما بَعْدَهُ مُبْتَـدَأً وخَبَـراً والمُطابَقَـةُ بَيْنَهُمـا تامَّـةٌ، والوَجْهُ فيها الرَّفْعُ لأَنَّهـا جَـواهِرُ لا يُنْعَـتُ بِهـا ولَيْسَـتْ بِصِـفاتٍ، «قـالَ

(١) الكتاب: ٢/٤٢-٤٣ .

الخَليلُ رَحِمَهُ اللّهُ: فَإِنْ ثَنَّيْتَ أَوْ جَمَعْتَ فَإِنَّ الأَحْسَنَ أَنْ تَقولَ "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيّانِ أَبَواهُ، و مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَهْلونَ أَصْحابُهُ" تَجْعَلُهُ اسْماً بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَزٌّ صُفَّتُهُ"»[(١)].

وقَدْ عَقَدَ سيبَوَيْهِ لِهذِهِ الصّورَةِ باباً قالَ فيهِ: «هذا بابُ الرَّفْعُ فيهِ وَجْهُ الكَلامِ، وهُوَ قَوْلُ العامَّةِ، وذَلِكَ قَوْلُكَ "مَرَرْتُ بِسَرْجٍ خَزٌّ صُفَّتُهُ، ومَرَرْتُ بِصَحيفَةٍ طينٌ خاتَمُها". وإنّما كانَ الرَّفْعُ في هذا أَحْسَنَ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ. ويَدُلُّكَ أَيْضاً على أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ حَسَنٍ وكَريمٍ أَنَّكَ تَقولُ "مَرَرْتُ بِحَسَنٍ أَبوهُ، وقَدْ مَرَرْتُ بِالحَسَنِ أَبوهُ" فَصارَ هذا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ واحِدٍ، فَمِنْ ثَمَّ قالوا "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبوهُ"، كَأَنَّهُمْ قالوا "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ"، ولاتَقولُ "مَرَرْتُ بِخَزٍّ صُفَّتُهُ"؛ لأَنَّ هذا اسْمٌ»[(٢)]. ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ: «هذا بابُ ما يَكونُ مِنَ الأَسْماءِ صِفَةً مُفْرَداً ولَيْسَ بِفاعِلٍ ولا صِفَةٍ تُشَبَّهُ بِالفاعِلِ كَالحَسَنِ وأَشْباهِهِ، وذلِكَ قَوْلُكَ "مَرَرْتُ بِحَيَّةٍ ذِراعٌ طولُها، ومَرَرْتُ بِثَوْبٍ سَبْعٌ طولُهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ مائَةٌ إِبِلُهُ". فَهذِهِ تَكونُ صِفاتٍ»[(٣)].

-ومِمّا يَدْخُلُ في بابِ الفاعِلِ لِغَيْرِ الفِعْلِ ولَهُ بِمَبْحَثِ الفاعِلِ وَشيجَةٌ بابُ "كَمْ" التي يَكونُ لَها مَوْضِعانِ: أَحَدُهُما الاسْتِفْهامُ، وتَكونُ فيهِ أَداةً مُسْتَفْهَماً بِها، والآخَرُ مَوْضِعُ الخَبَرِ. وتَكونُ في المَوْضِعَيْنِ اسْماً فاعِلاً أَو مَفْعولاً أَو ظَرْفاً، ويُبْنى عَلَيْها[(٤)]. وهِيَ في اللَّفْظِ مُبْتَدَأٌ، وقَدْ تَرِدُ في

(١) الكتاب : ٢/٤١ .
(٢) الكتاب: ٢/٢١ .
(٣) الكتاب : ٢/٢٨ .
(٤) الكتاب: ٢/١٥٦ .

المَعْنى فاعِلاً أَوْ مَفْعولاً، «لا تَقولُ "رَأَيْتُ كَمْ رَجُلاً"، وإنّما تَقولُ "كَمْ رَأَيْتُ رَجُلاً" وتَقولُ "كَمْ رَجُلٍ أَتاني". ولا تَقولُ "أَتاني كَمْ رَجُلٍ"، ولَوْ قالَ "أَتاكَ ثَلاثونَ اليَوْمَ دِرْهَماً" كانَ قَبيحاً في الكَلامِ؛ لأَنَّهُ لا يَقْوى قُوَّةَ الفاعِلِ ولَيْسَ مِثْلَ كَمْ. و"كَمْ رَجُلاً أَتاكَ" أَقْوى مِنْ "كَمْ أَتاكَ رَجُلاً"، وكَمْ ههُنا فاعِلَةٌ. و"كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ" أَقْوى مِنْ "كَمْ ضَرَبْتَ رَجُلاً" وكَمْ ههُنا مَفْعولَةٌ»[1]. وبابُ كَمْ في الكِتابِ مَحْفوظٌ لِلْمَوْضِعِ لا لِلَّفْظِ، وهُوَ المَوْضِعُ الذي تَقَعُ فيهِ "كَمْ" مُنَزَّلَةً في المَعْنى والوَظيفَةِ النَّحْوِيَّةِ مَنْزِلَةَ الاسْمِ المُتَصَرِّفِ المُنَوَّنِ، العامِلِ فيما بَعْدَهُ، الدّالِّ على الاسْتِفْهامِ أَوِ الخَبَرِيَّةِ، المُفيدِ فاعِلِيَّةً أَوْ مَفْعولِيَّةً. ولَها صِلَةٌ بِمَوْضوعِ الفاعِلِ مِنْ بابِ المَعْنى فَحَسْبُ. أَمّا مَوْضوعُ مُطابَقَةِ "كَمْ" لِلْفِعْلِ فَهُوَ مُقَيَّدٌ بِالمَعْنى الذي تَؤولُ إِلَيْهِ لأَنَّ لَفْظَها ثابِتٌ على صورَةٍ واحِدَةٍ.

-ومِمّا يَدْخُلُ في بابِ الفاعِلِ فاعِلُ نِعْمَ. ومِنْ خَصائِصِ تَرْكيبِ "بابِ نِعْمَ" أَنَّ "نِعْمَ" وفاعِلَها مَحْمولانِ على جُمْلَةِ الفِعْلِ والفاعِلِ: «وأَمّا قَوْلُهُمْ "نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللّهِ" فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ "ذَهَبَ أَخوهُ عَبْدُ اللّه" عَمِلَ نِعْمَ في الرَّجُلِ ولم يَعْمَلْ في عَبْدِ الله. وإِذا قالَ "عَبْدُ اللّهِ نِعْمَ الرَّجُل، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ "عَبْدُ اللّهِ ذَهَبَ أَخوهُ"»، وتَفْسيرُ دَلالَةِ التَّرْكيبِ، بِالعِنايَةِ والاهْتِمامِ الذي يُصاحِبُ اللَّفْظَ بِهِ نَبْرٌ صَوْتِيٌّ مُبَيِّنٌ لِلْمَخْصوصِ بِالمَدْحِ سواء تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ «كَأَنَّهُ قالَ "نِعْمَ الرَّجُلُ" فَقيلَ لَهُ "مَنْ هُوَ ؟" فَقالَ "عَبْدُ اللّهِ". وإِذا قالَ "عَبْدُ اللّهِ" فَكَأَنَّهُ قيلَ لَهُ "ما شَأْنُهُ ؟" فَقالَ "نِعْمَ الرَّجُلُ". فَنِعْمَ تَكونُ مَرَّةً عامِلَةً في مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ. وتَكونُ مَرَّةً أُخْرى تَعْمَلُ في مُظْهَرٍ

(١) الكتاب : ٢/١٥٨-١٥٩ .

لاتُجاوزُهُ، فَهِيَ مَرَّةً بِمَنْزِلَةِ "رُبَّهُ رَجُلاً"، ومَرَّةً بِمَنْزِلَةِ "ذَهَبَ أَخوهُ" فَتَجْري مجْرى المُضْمَرِ الذي قُدِّمَ لِما بَعْدَهُ مِنَ التَّفْسيرِ وسَدَّ مَكانَهُ، لأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَهُ»[(١)] ومِنْ خَصائِصِ نِعْمَ أَنَّهُ مُعَرَّفٌ بِالأَلِفِ واللاّمِ، وهذا التَّلازُمُ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِ التَّطابُقِ بَيْنَ نِعْمَ و فاعِلِها ، فَلا يَجوزُ القَوْلُ "قَوْمُكَ نِعْمَ صِغارُهُمْ وكِبارُهُمْ" إلاّ أَنْ تَقولَ "قَوْمُكَ نِعْمَ الصِّغارُ و نِعْمَ الكِبارُ"، و"قَوْمُكَ نِعْمَ القَوْمُ". ذلِكَ لأَنَّ مُقْتَضى المَعْنى أَلاّ يُضْمَرَ في لَفْظِ العُمومِ؛ لأَنَّ نِعْمَ فِعْلٌ عامٌّ يَقَعُ على فاعِلٍ عامٍّ ويُخَصَّصُ بِما بَعْدَهُ «أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُمْ مِنْ جَماعاتٍ ومِنْ أُمَمٍ كُلُّهُمْ صالِحٌ، كَما أَنَّكَ إذا قُلْتَ: "عَبْدُ اللّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ"، فَإِنَّما تُريدُ أَنْ تَجْعَلَهُ مِنْ أُمَّةٍ كُلُّهُمْ صالِحٌ، ولم تُرِدْ أَنْ تُعَرِّفَ شَيْئاً بِعَيْنِهِ بِالصَّلاحِ بَعْدَ نِعْمَ»[(٢)]. وهذا العُمومُ يَمْنَعُ الإِضْمارَ الذي لا يُفَسَّرُ «لا يَجوزُ أَنْ تَقولَ "نِعْمَ" ولا "رُبَّهُ" وتَسْكُتَ؛ لأَنَّهُمْ بَدَؤوا بِالإِضْمارِ على شَريطَةِ التَّفْسيرِ، وإِنَّما هُوَ إِضْمارٌ مُقَدَّمٌ قَبْلَ الاسْمِ»[(٣)]

ومِنْ خَصائِصِ المُطابَقَةِ بَيْنَ نِعْمَ وفاعِلِها أَنَّ نِعْمَ تُذَكَّرُ و تُؤَنَّثُ فَتُطابِقُ فاعِلَها في ذلِكَ فَحَسْبُ، وذلِكَ نَحْوُ "نِعْمَتِ المَرْأَةُ"، وإِنْ شاءَ المُتَكَلِّمُ اكْتَفى بِالمُطابَقَةِ المُقَدَّرَةِ مَعْنىً نَحْو "نِعْمَ المَرْأَةُ"، كما قالوا "ذَهَبَ المَرْأَةُ"، والحَذْفُ في "نِعْمَتْ" أَكْثَرُ. وتَمْتَنِعُ المُطابَقَةُ اللَّفْظِيَّةُ في الجَمْعِ

(١) الكتاب : ٢/١٧٦-١٧٧ .
(٢) الكتاب: ٢/١٧٧ .
(٣) الكتاب : ٢/١٧٦ .

فَلا تَظْهَرُ عَلامَةُ المُضْمَرينَ في "نعْمَ"، لا يُقالُ "نعْموا رِجالاً" بَلْ يُكْتَفى بالمُفَسِّرِ [١].

أَمّا لَفْظُ العُمومِ ولَفْظُ الفاعِلِ المَخْصوصِ بالمَدْحِ فَبَيْنَهُما شِرْكَةٌ إحالِيَّةٌ، أَيْ يَشْتَرِكانِ في الإحالَةِ إلى المُتَحَدَّثِ عَنْهُ: «واعْلَمْ أَنَّهُ مُحالٌ أَنْ تَقولَ "عَبْدُ اللّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ" والرَّجُلُ غَيْرُ عَبْدِ الله، كَما أَنَّهُ مُحالٌ أَنْ تَقولَ "عَبْدُ اللّهِ هُوَ فيها" وهُوَ غَيْرُهُ» [٢]. والرَّجُلُ يُحيلُ إلى عَبْدِ الله لأَنَّهُ هُوَ، ولكِنَّهُ مُنْفَصِلٌ مِنْهُ [كَانْفِصالِ "الأَخِ" مِنْهُ إذا قُلْنا "عَبْدُ اللّهِ ذَهَبَ أَخوهُ"، فَهذا تَقْديرُهُ ولَيْسَ مَعْناهُ كَمَعْناهُ]. وهكَذا فَإِنَّ عُمومَ اللَّفْظِ يَجِبُ أَنْ يَجِدَ مَرْجِعَهُ وتَخْصيصَهُ في المخْصوصِ بِالمدْحِ .

-ومِمّا يَدْخُلُ في بابِ الفاعِلِ ما كانَ فاعِلاً لِبابِ التَّعَجُّبِ، أَيْ فاعِلاً لِـ«باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ ولَمْ يَجْرِ مجْرى الفِعْلِ ولَمْ يَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَهُ» [٣] وهُوَ بابٌ مَضْبوطٌ بِقاعِدَةِ الحَمْلِ على الفِعْلِ في العَمَلِ، وقاعِدَةِ الاخْتِصاصِ اللَّفْظِيِّ التي تُفيدُ أَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ مُخْتَصٌّ بِجُمودِهِ ولُزومِهِ طَريقَةً هِيَ وُقوعُهُ على مَعْنىً واحِدٍ وبِبِنائِهِ على وَزْنٍ مَخْصوصٍ هُوَ أَنْ يَكونَ فِعْلُهُ ثُلاثِيّاً، وأَنْ يُصاغَ مِنَ الفِعْلِ المُتَصَرِّفِ لا الجامِدِ، وأَنْ يَكونَ مَعْناهُ قابِلاً لِلْمُفاضَلَةِ، وأَنْ يَكونَ موجَباً لا مَنْفِيّاً، وأَلاّ يَكونَ الوَصْفُ مِنْهُ

(١) الكتاب : ٢/١٧٨-١٧٩ .
(٢) الكتاب : ٢/١٧٧ .
(٣) الكتاب : ١/٧٢ .

على أَفْعَلَ مِمّا يَدُلُّ على الأَلْوانِ والخِلْقَةِ[١]. ويَظْهَرُ فاعِلُ التَّعَجُّبِ في تَأْويلِ جُمْلَتِهِ «وذلِكَ قَوْلُكَ "ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللّهِ"، زَعَمَ الخَليلُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ "شَيْءٌ أَحْسَنَ عَبْدَ اللّهِ"، ودَخَلَهُ مَعْنى التَّعَجُّبِ، وهذا تَمْثيلٌ ولم يُتَكَلَّمْ بِهِ»[٢]. ومَعْنى ذلِكَ أَنَّ "ما" تَحْمِلُ قيمَةً دَلالِيَّةً هِيَ التَّعَجُّبُ، وقيمَةً تَرْكيبِيَّةً هِيَ الفاعِلِيَّةُ.

ومِمّا يُمْكِنُ أَنْ يُلْحَقَ بِبابِ الفاعِلِ بابٌ مِنَ النّائِبِ عَنِ الفاعِلِ لَهُ صِلَةٌ بِالاتِّساعِ في الكَلامِ والإيجازِ أَكْثَر مِمّا لَهُ صِلَةٌ بِما حُذِفَ فاعِلُهُ وناب عَنْهُ المَفْعولُ وهُوَ "بابُ اسْتِعْمالِ الفِعْلِ في اللَّفْظِ لا في المَعْنى لاتِّساعِهِمْ في الكَلامِ، والإيجازِ والاخْتِصارِ"[٣] «فَمِنْ ذلِكَ أَنْ تَقولَ على قَوْلِ السّائِلِ "كَمْ صيدَ عَلَيْهِ ؟" وكَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ لِما ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الاتِّساعِ والإيجازِ، فَتَقول "صيدَ عَلَيْهِ يَوْمانِ" وإِنَّما صيدَ عَلَيْهِ الوَحْشُ في يَوْمَيْنِ، ولكِنَّهُ اتَّسَعَ واخْتَصَرَ، ولِذَلِكَ وَضَعَ السّائِلُ كَمْ غَيْرَ ظَرْفٍ. ومِنْ ذلِكَ أَنْ تَقولَ:كَمْ وُلِدَ لَهُ؟ فَيَقول: سِتّونَ عاماً. فَالمَعْنى: وُلِدَ لَهُ الأَوْلادُ ووُلِدَ لَهُ الوَلَدُ سِتّينَ عاماً، ولكِنَّهُ اتَّسَعَ وأَوْجَزَ. ومِنْ ذلِكَ أَنْ تَقولَ: كَمْ سيرَ عَلَيْهِ؛ وكَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ، فَيَقول: يَوْمُ الجُمُعَةِ ويَوْمانِ، فَكَمْ ههُنا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: ما صيدَ عَلَيْهِ، وما وُلِدَ لَهُ مِنَ الدَّهْرِ والأَيّامِ؟ فَلَيْسَ كَمْ ظَرْفاً. ومِنْ ذلِكَ أَنْ يَقولَ كَمْ ضُرِبَ بِهِ؟ فَتَقول: ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتانِ، وضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ كَثيرٌ»[٤].

(١) الكتاب: ١/٧٢-٧٣ ، ٤/٩٧-٩٨ .
(٢) الكتاب : ١/٧٢ .
(٣) الكتاب : ٢/٢١١ .
(٤) الكتاب : ١/٢١١.

فَالضَّميرُ في الفِعْلِ (وُلِدَ- سيرَ- ضُرِبَ) يَعودُ على كَمْ و يَقومُ مَقامَ الفاعِلِ ولَمْ يُجْعَلْ ظَرْفاً، وقَدْ أَبانَ الجَوابُ عَنْ ذلِكَ المُضْمَرِ العائِدِ . أَمّا إذا وَقَعَ الاسْتِفْهامُ ظَرْفاً فَإِنَّ الجَوابَ يُفْصِحُ عَنِ الظَّرْفِ، و الفِعْلُ المَبْنِيُّ لِلْمَفْعولِ يُقَيَّدُ بِالظَّرْفِ كَما بَيَّنَهُ البابُ "هذا بابُ وُقوعِ الأَسْماءِ ظُروفاً وتَصْحيحِ اللَّفْظِ على المَعْنى" [(١)]. والمَقْصودُ بِالبابِ إِجْراءُ اللَّفْظِ على الكُلِّ والمُرادُ "البَعْضُ" وهذا مَعْلومٌ في كَلامِ العَرَبِ، فَمِنْ ذلِكَ:

الضَّميرُ في الفِعْلِ يَعودُ على الاسْتِفْهامِ

مَتى | يُسارُ + عَلَيْهِ

يَجْعَلُهُ المُتَكَلِّمُ ظَرْفاً، فَيَقولُ: اليَوْمَ أَوْ غَداً.

مَتى سيرَ + عَلَيْهِ ؟

فَيَقولُ المُتَكَلِّمُ: أَمْسِ. فَيَكونُ ظَرْفاً على أَنَّ السَّيْرَ كانَ في ساعَةٍ دونَ سائِرِ ساعاتِ اليَوْمِ، ويحْتَمِلُ أَنْ يَكونَ المُرادُ أَيْضاً أَنَّ السَّيْرَ في اليَوْمِ كُلِّهِ سيرَ عَلَيْهِ اليَوْمُ [أَوِ الدَّهْرُ] فَيَرْفَعُ، والمَعْنى "في بَعْضِهِ" كَأَنَّهُ قيلَ: سيرَ عَلَيْهِ سَيْرُ اليَوْمِ فَكُثِّرَ.

(١) الكتاب: ١/٢١٦ .

والرَّفْعُ في "اليَوْمِ" وفي مِثْلِهِ عَرَبِيٌّ كَثيرٌ في جَميعِ لُغاتِ العَرَبِ على سَعَةِ الكَلامِ والإيجازِ، أَيْ أَنَّ الرَّفْعَ في اليَوْمِ نائِبٌ عَنِ المَرْفوعِ الحَقيقِيِّ، وخَرَجَ اليَوْمُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ -بِرَفْعِهِ- إلى النِّيابَةِ عَنِ الفاعِلِ على المَجازِ والاتِّساعِ في الكَلامِ .

ومِثْلُ ذلِكَ: سيرَ عَلَيْهِ سَحَرَ، وصَباحاً ومَساءً عَشِيَّةً وعِشاءً وذاتَ مَرَّةٍ وذا صَباحٍ وبُعَيْداتِ بَيْنٍ، ولَيْلاً ونَهاراً، إذا أُريدَ لَيْلُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ ونَهارُ ذلِكَ اليَوْمِ، إلاّ أَنْ يُريدَ المُتَكَلِّمُ «مَعْنى "سيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ طَويلٌ" و"نَهارٌ طَويلٌ" فَهُوَ على ذلِكَ الحَدِّ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ، وفي هذا الحالِ مُتَمَكِّنٌ... »[1].

ويَظَلَّ قَصْدُ المُتَكَلِّمِ في مَذْهَبِ سيبَوَيْهِ شَرْطَ جَوازٍ لِلْعِبارَةِ. وقَدْ فَصَّلَ في شَكْلِ هذا القَصْدِ وحالَةِ المُتَكَلِّمِ فيها بِتَعْليقِهِ المَوجَزِ: "إلاّ أَنْ تُريدَ مَعْنى...". ولأَبي الفَتْحِ ابْنِ جِنّيّ مَنْهَجٌ دَقيقٌ في شَرْحِ لَطائِفِ عِباراتِ سيبَوَيْهِ مِمّا يَخْفى على كَثيرٍ مِنْ شُرّاحِ الكِتابِ، ومِنْ ذلِكَ شَرْحُهُ لِلْعِبارَةِ المَعْنِيَّةِ بِقَوْلِهِ: «وقَدْ حُذِفَتِ الصِّفَةُ ودَلَّتِ الحالُ عَلَيْها، وذلِكَ فيما حَكاهُ صاحِبُ الكِتابِ مِنْ قَوْلِهِمْ "سيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ"، وهُمْ يُريدونَ: لَيْلٌ طَويلٌ، وكَأَنَّ هذا إنَّما حُذِفَتِ الصِّفَةُ لِما دَلَّ الحالُ مِنْ مَوْضِعِها، وذلِكَ أَنَّكَ تُحِسُّ في كَلامِ القائِلِ لِذلِكَ مِنَ التَّطْويحِ والتَّطْريحِ والتَّفْخيمِ والتَّعْظيمِ ما يَقومُ مَقامَ قَوْلِهِ: طَويلٌ أَوْ نَحْوُ ذلِكَ. وأَنْتَ تُحِسُّ هذا مِنْ نَفْسِكَ إذا تَأَمَّلْتَهُ، وذلِكَ أَنْ تَكونَ في مَدْحِ إنْسانٍ والثَّناءِ عَلَيْهِ، فَتَقولَ: كانَ واللهِ رَجُلاً! فَتُريدُ في قُوَّةِ اللَّفْظِ باللهِ هذِهِ الكَلِمَةَ، وتَتَمَكَّنُ في تَمْطيطِ اللاّمِ وإطالَةِ الصَّوْتِ بِها وعَلَيْها: أَيْ رَجُلاً فاضِلاً أَوْ شُجاعاً أَوْ كَريماً أَوْ نَحْوَ

(١) الكتاب : ١/٢٢٦ .

ذلِكَ... فَعَلى هذا وما يَجْري مجْراهُ تَحْذِفُ الصِّفَةَ. فَأَمّا إنْ عَرِيَتْ مِنَ الدَّلالَةِ عَلَيْها مِنَ اللَّفْظِ أَوْ مِنَ الحال فَإِنَّ حَذْفَها لا يَجوزُ» [(١)]. وهذا قَوْلٌ بَليغٌ في وَصْفِ فِعْلِ سيبَوَيْهِ والدَّلالَةِ على الاسْتِغْناء بالحال عَنِ المَقال، والعِبارَةِ عَنِ الحال الخَفِيَّةِ بالصّيغَةِ الصَّوْتِيَّةِ المُصاحِبَةِ لِلْجُمْلَةِ [أَوْ ما يُمْكِنُ تَسْمِيَتُهُ بالتَّنْغيمِ]. وعِبارَةُ سيبَوَيْهِ -في التَّعْليق على المِثال "سيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ!"- المَذْكورَةُ آنفاً تُفْهِمُنا -حَسَبَ ما بَيَّنَهُ ابْنُ جِنِّي - القيمَةَ الدَّلالِيَّةَ التي تَحْمِلُها الصّيغَةُ الصَّوْتِيَّةُ [أَوْ تَنْغيمُ الجُمْلَةِ][(٢)].

ويُقالُ: أَيْنَ سيرَ عَلَيْهِ؟ فَيُجيبُ المُخاطَبُ: خَلْفَ دارِكَ، وفَوْقَ دارِكَ. فَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ ظَرْفاً وجُعِلَ على سَعَةِ الكَلامِ رُفِعَ على غَيْرِ الظَّرْفِيَّةِ. وفي ذلِكَ تَصْحيحٌ لِلَّفْظِ على المَعْنى، أَيْ عَرْضٌ على المَعْنى المُرادِ عِنْدَ الإِعْرابِ. وإذا رُفِعَ اللَفْظُ حَمْلاً على النِّيابَةِ عَنِ الفاعِلِ فَإِنَّهُ في المَعْنى على سَعَةِ الكَلامِ و الإيجازِ، كَما مَرَّ بِنا آنفاً.

وقَدْ يَكونُ المَصْدَرُ نائِباً عَنِ الظَّرْفِ لِسَعَةِ الكَلامِ والاخْتِصارِ[(٣)]، ومِثالُهُ: مَتى سيرَ عَلَيْهِ؟ فَيُقالُ: مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفوقَ النَّجْمِ وخِلافَةَ فُلانٍ

(١) ابنُ جنّي: الخصائِصُ : ١/٣٧٠-٣٧١ .

(٢) و قَدْ رَأى الباحِثونَ في مَذْهَبِ اسْتِنْباطِ دَلالَةِ الحال مِنَ الصَّوْتِ انْتِقالاً مِنْ بُعْدٍ دَلالِيٍّ مَنْطوقٍ إلى بُعْدٍ دَلالِيٍّ آخَرَ مَفْهومٍ بالاسْتِنْباطِ ولا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ الصَّريحُ (يُنْظَرُ في هذا المَجال:

- خليل أحمد عمايره: في نَحْوِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وتَراكيبِها "مَنْهَجٌ وتَطْبيقٌ": ط/دار عالم المعرفة، جدّة /١٩٨٤

- خليل أحمد عمايره: رَأْيٌ في بناءِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ و قَضاياها، دِراسة وَصْفِيَّةٌ، مقالة منشورة بمجلّة التّواصل اللّساني، المجلّد٢/العدد١/مارس١٩٩٠/ص:٢٤.

(٣) الكتاب : ١/٢٢٢ .

وصَلاةَ العَصْرِ. والتَّأْويلُ: زَمَنَ مَقْدَمِ الحاجِّ وحينَ خُفوقِ النَّجْمِ. ولكِنَّهُ على سَعَةِ الكَلامِ والاخْتِصارِ، ومِثْلُهُ أَيْضاً: انْتُظِرَ بِهِ نَحْرَ جَزورَيْنِ. وقَدْ يَجْتَمِعُ بَعْدَ الفِعْلِ اسْمانِ يَكونُ أَحَدُهُما مَرْفوعاً بِالفِعْلِ ويُنْصَبُ الآخَرُ على الظَّرْفِيَّةِ، وذلِكَ نَحْو: "سيرَ عَلَيْهِ فَرْسَخانِ يَوْمَيْنِ" و"سيرَ عَلَيْهِ فَرْسَخَيْنِ يَوْمانِ" .

وأيُّ الاسْمَيْنِ ارْتَفَعَ صارَ الآخَرُ ظَرْفاً. ومِثْلُهُ "صيدَ عَلَيْهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُدْوَةُ"، والمَعْنى "السَّيْرُ في يَوْمِ الجُمُعَةِ في هذِهِ السّاعَةِ"، أَوْ "سيرَ عَلَيْهِ يَوْمُ الجُمُعَةِ غُدْوَةَ". والمَعْنى "سيرَ عَلَيْهِ يَوْمُ الجُمُعَةِ صَباحاً"، أَيْ "سيرَ عَلَيْهِ يَوْمُ الجُمُعَةِ في هذِهِ السّاعَةِ" وإنّما المَعْنى "كانَ ابْتِداءُ السَّيْرِ في هذِهِ السّاعَةِ". ومِنْ ذلِكَ "سيرَ عَلَيْهِ أَيُّما سَيْرٍ سَيْراً شَديداً" وكَأَنَّ المَعْنى "سيرَ عَلَيْهِ بَعيرُكَ سَيْراً شَديداً"، وتَقولُ "سيرَ عَلَيْهِ سَيْرَتانِ أَيَّما سَيْرٍ"، كَأَنَّ المَعْنى "سيرَ عَلَيْهِ بَعيرُكَ أَيَّما سَيْرٍ"[(١)] .

(١) وقَدْ جاءَ في القُرْآنِ الكَريمِ كَثيرٌ مِنَ الآياتِ يَقومُ فيها الجارُّ والمَجْرورُ مقامَ الفاعِلِ، وهِيَ تَحْتاجُ إلى وَصْفٍ وتَفْسيرٍ قَبْلَ غَيْرِها مِنَ الأَمْثِلَةِ التي مَلأَ بِها سيبَوَيْهِ البابَ، وذلِكَ نَحْو قَوْلِهِ تَعالى -على سبيلِ الاسْتِدْلالِ لا الحَصْرِ-: ﴿يُعْرَفُ المُجْرِمونَ بِسيماهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّواصي والأَقْدامِ﴾، ﴿أُذِنَ لِلَّذينَ يُقاتَلونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِموا﴾، ﴿وهُوَ يُجيرُ ولا يُجارُ عَلَيْهِ﴾، ﴿يُطافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعينٍ﴾، ﴿وما قَتَلوهُ وما صَلَبوهُ ولكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ كَما وَرَدَ مِنَ الآياتِ ما يُفيدُ قِيامَ المَصْدَرِ مقامَ الفاعِلِ، نَحْو قَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَإِذا نُفِخَ في الصّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾ أَمّا إذا وُجِدَ المَفْعولُ بِهِ فَلا يَقومُ غَيْرُهُ مقامَ الفاعِلِ، فَلَمْ يُجِزِ المُبَرِّدُ إقامَةَ المَصْدَرِ مقامَ الفاعِلِ إذا كانَ مَعَهُ مَفْعولٌ على الحَقيقَةِ، أَمّا إذا دَخَلَ المَفْعولَ مِنْ حُروفِ الجَرِّ ما يَمْنَعُهُ أَنْ يَقومَ مقامَ الفاعِلِ فَإِنَّهُ يَجوزُ إقامَةُ المَصْدَرِ والظَّروفِ مِنَ الأَزْمِنَةِ والأَمْكِنَةِ مقامَ الفاعِلِ : المبرد، أبو العبّاس: المقتضب: ٤/ ٥١.

وقَدْ يَرْتَفِعُ المَصْدَرُ إذا شُغِلَ الفِعْلُ بِهِ، ويَنْتَصِبُ إذا شُغِلَ بِغَيْرِهِ، نَحْو "أَيَّ سَيْرٍ سيرَ عَلَيْهِ" والجَوابُ "سيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ شَديدٌ" و"ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ ضَعيفٌ"، أُجْرِيَ مَفْعولاً في المَعْنى والفِعْلُ مَشْغولٌ بِهِ عَمَلاً.

❁ ❁ ❁

خاتمة البَحْث :

عالَجَ البحثُ إشْكالَ الفاعلِ في اللغة العربيّةِ، واتّخذَ كتابَ سيبويْه أنموذجاً في استخراجِ مَظاهرِ الفاعلِ التّركيبيّة، بوَصفه المصدرَ النّحويَّ الأوّلَ في عُلوم العربيّة، الذي لم تَحْظَ مَباحثُه بمُقاربةٍ منهجيّةٍ تَضعُ الظّواهرَ اللغويّةَ المدروسةَ في إطارِ إشكالاتٍ جَديدةٍ ورؤىً أشملَ وأعمّ من التي عولجَت بها من قبلُ. وإنّما الغايةُ من اتّخاذ الكتابِ أنموذجاً، استئنافُ مَشْروعِ الأسُسِ المعرفيّةِ في العُلومِ العربيّةِ؛ التي بدأ تأسيسَها الرّعيلُ الأولُ من عُلَماء العربيّة، وحَملُ القارئِ اللّغويّ العَربيِّ اليومَ على مُعاوَدَةِ الاطّلاعِ على المعالم الأولى لمشروع البَحث اللغوي العَرَبيّ الذي لم يَكتملْ. ولا شكّ في أنّ الذي يُرجّحُ الافتراضَ بأنّ سيبويْه انطَلَقَ في تصنيف كتابه من مَشروعٍ لغويّ متكاملٍ، أنّه تَسَلّمَ قوانينَ مَن قبْلَه وأنظارَهم فأسسَ عليها آلاته النظريةَ لقراءة ظواهرِ اللّسانِ العَربيّ وشَواهِدِه، فلم يكن مجردَ قارئ فرد، ولكنه كانَ صاحبَ مَشروع نظري مُتَنامٍ مُتَطوِّرٍ، بدأ من قبلُ وأخذ معالمه وأصوله على يده، ثمّ انقَطَعَ واحتاجَ اليومَ إلى استئنافٍ...

وقد أسهَمَ هذا البحثُ المختصَر في تقديم تصوُّرٍ لبنية الإسنادِ كما ورَدَ في أبوابِ الكتابِ، على النَّحو الذي يُبرهن على تميُّز "باب الفاعل في الكتابِ" عن باب الفاعلِ في كُتُبِ الخالفينَ من بعدِه، وعالَجَ البحثُ صورَ الإسناد الذي وَرَدَ فيه الفاعلُ، من خلالِ اقتراحِ مَفاهيمَ وصفيّةٍ، منها عَدُّ باب الفاعلِ واسِطَةً مركزيّةً في تَعْدِيَةِ الفعل إلى مَفْعول، ومنها أنّه قيمَةٌ مَوْضِعِيَّةٌ عَميقَةٌ، وأنّه لا يقومُ بوظيفته النّحويّة التّركيبيّة الإسناديّةِ إلاّ في إطارِ بنيةٍ تركيبيّةٍ جامعةٍ، وأنّه ذو أصلٍ تركيبيّ ثابتٍ، وله صورٌ وفروعٌ .

ويُرجى أن يُعادَ النّظرُ في كثيرٍ من أبوابِ النّحو العربيّ، بوصلِ القَديمِ بالحَديثِ؛ لأنّ التّراثَ اللّغويَّ العربيَّ وحدَه لا يُهيئ للباحث التَّحليلَ الذّاتيَّ المكتفيَ الكاملَ، بل ينبغي أنْ تُعادَ دراستُه دراسةً منهجيّةً تحليليّةً في ضوءِ ما جدَّ في عالَم علم اللغة، تُسهمُ في إغنائه، وأن يُقرأ قراءةً جديدةً واعيةً مُنفتحةً على الدّرس اللّغوي الحَديث، ويكون موضوع هذه القراءَةِ الجَديدة: القراءَة المستأنفَة لظواهر التراث اللغويّ، وإعادَة بنائها على النّحو الذي يُيسِّرُ الانتفاعَ بثمارِ علم اللغةِ في مَراتبه ومستوياته المتعدّدة المتكاملَة.

مصادرُ البحث ومَراجعُه :

- ابْن هِشام الأنْصارِيّ (جَمال الدّين): مُغْني اللّبيب عنْ كُتُب الأعاريب ، تحقيق : د. مازن المبارك، وَمُحمّد عليّ حمد الله و سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط/٥ .
- أَبو حَيّان النّحْويّ (مُحَمّدُ بْنُ يوسفَ الأندلسيّ): البَحْر المُحيط، دار الفكر ، بيروت، ط/٢، ١٤٠٣-١٩٨٣.
- زكرياء (ميشال): الألسنية التّوليديّة و التّحويليّة، وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات و النّشر و التّوزيع ، بيروت ، ط/١ ، ١٩٨٣ .
- الزّمَخْشرِيّ (أَبو القاسِم جار الله): الكَشّاف عَنْ حَقائِق التّأويل و عُيونِ الأقاويل، دار الفكر بيروت، ط/١، ١٣٩٧-١٩٧٧ .
- السُّهَيْلِيّ (أبو القاسِم عَبْدُ الرّحمن بْنُ عَبْدِ الله): نَتائِجُ الفِكر في النَّحْوِ، تَحقيق: د. محمّد إبراهيم البنّا، منشورات جامعة قاريونس ، ١٣٩٨-١٩٨٧ .
- سيبويه (أبو بِشْرِ عَمْرُو بْنُ عُثْمانَ بْنِ قَنْبَرٍ): اَلْكِتاب، تَحقيق : د. عبد السّلام محمّد هارون عالم الكتب، بيروت.
- عمايره (خليل): في نَحْو اللّغة العربية وتراكيبها، منهج و تطبيق، ط/ دار المعرفة ، جدّة، ١٩٨٤ .

- الفارسيّ (أبو عَلِـيّ): التّعليقـة علـى كتـابِ سـيبَوَيْهِ، تَحْقيـق د. عوض بن حَمَـد القـوزي، مطبعـة الأمـان ، القـاهرة ط.١، ١٤١٠-١٩٩٠.
- المبرِّد (أبو العبّاس): المُقْتَضَب ، تَحقيـق: محمّـد عبـد الخـالق عضيمة، عالَم الكُتُب، بيروت .

❁ ❁ ❁

FEHRI (A. Fassi) Linguistique arabe , Forme et Interpretation, Publications Faculté des Lettres . Rabat . 1982 .

-HEWSON(John): « Règles » en Linguistique .Modèles linguistiques , Fas./1 , tome/3 1981 .